المخالفات النحوية في الأمثال والأقوال

د. مختار عبد الحميد عبد الرحيم مدرس اللغويات في الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد :

فإن أدلة النحويين فى وَضع قواعد هذا العِلم – عِلم النحو – تعتمد على شيئين :

الأول : السماع ، **والثانى** : القياس .

والسماع يُستمد من القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، وما قاله العرب الفصحاء .

والقياس على ما ثبتت صحته وصح دليله .

وكان أكثر اعتماد النحويين على السماع الصحيح فى تقعيد قواعدهم النحوية ولا يلجأون إلى القياس إلاّ إذا لم يجدوا الشاهد المقبول .

ومِن شواهد السماع الصحيح ما قاله العرب الفصحاء ، وما قاله العرب الفصحاء يشتمل على شيئين :

الأول : الشِعر ، **والثانى** : النثر .

ومِن جوانب النثر ما يُسمَّى بالأَمثَال والأقوال العربية .

فآثرت أن أخصص هذا البحث فى الأمثال والأقوال العربية ، وما جاء منها مخالفاً للقواعد النحوية ، وليست كل الأمثال والأقوال العربية مخالفة للقواعد النحوية بل الكثير منها جاء موافقاً للقواعد النحوية واستشهد بها النحويون ، والقليل منها جاء مخالفاً للقواعد النحوية وهو ما أطلق عليه النحويون بأنه شاذ أو ضعيف ، أو قليل ، أو نادر .

وكان حكمهم عليها بهذا الحكم لأنها خالفت السماع المشهور الذى اعتمدوا عليه فى وضع القواعد النحوية ، فخصصت البحث فى هذا الجانب من الأمثال والأقوال العربية وسميته : المخالفات النحوية فى الأمثال والأقوال العربية .

وأعنى بالمخالفات النحوية أى : ما خرج من هذه الأمثال والأقوال العربية عن القواعد النحوية وحكم عليه النحويون بأنه شاذ أو ضعيف أو قليل أو نادر ولا أتناول

الأمثال من ناحية الصياغة اللفظية فقد قيل عن الأمثال بأنها لون من المجاز كما قيل فى قولهم : الصيف ضيعتِ اللبن[١] .

وكذلك لزومها حالة واحدة فى اللفظ فبقيت عليه لأنها مَثَل أو جارية مجرى المَثَل لا تُغَيَّر مثل قولهم : " أَطْرِى فإنَّكِ ناعِلَةٌ "[٢] و " خلا لكِ الجوُّ فبيضِى واصفِرِى "[٣]

والجارى مجرى المَثَل مثل : حبذا ، ولله درك . فهذا مما يستوى فيه خطاب المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع لأن المَثَل أو ما جرى مجراه يلزم لفظاً واحداً وأجيز أن تختم الجملة بما كان للناطق بها غرض فى الختم به[٤].

ولا أتناول ما جاء من أقوال العرب على لغة لبعض العرب لأن هذا الاستعمال خاص بهؤلاء القوم فهذا الوجه النحوى الذى جاء على هذه اللغة لا ينبغى رَدّه لأنه يوافق استعمال أهل هذه اللغة ، والعلماء يرون أن لغات العرب كلها جديرة بالاعتبار ولا يصح رد إحداها بالأخرى كما جاء فى لغة بعض العرب قولهم : أكلونى البراغيث وكما جاء فى لغة عُقيل فى " لعلَّ " واستعمالها حرف جر ، وكما جاء فى لغة هذيل فى " متى " واستعمالها حرف جر ومن كلامهم " أخرجها مَتَى كُمِّه " أى : مِن كُمِّه فهذا الوجه النحوى الذى جاء على هذه اللغة لا ينبغى رَدّه ، وإنما أتناول ما جاء فى أمثال العرب وأقوالهم من أهل الفصاحة واستعمالاتهم المشهورة ، ولكن خرجت هذه الاستعمالات عن القواعد النحوية وجاءت مخالفة للقواعد النحوية .

وقد قمت بتقسيم هذا البحث على حسب ما جاء من مخالفات نحوية فى هذه الأمثال والأقوال فجاء على أربعة مباحث :

المبحث الأول : الأمثال والأقوال التى جاءت مخالفة لقياس النحويين .

المبحث الثانى : الأمثال والأقوال التى جائت مخالفة فى حركة أو نوع الإعراب.

المبحث الثالث : الأمثال والأقوال التى جائت مخالفة فى الحذف .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٧٣/٥ نقله أبو حيان عن أبى اسحاق البهارى فى كتابه (إملاء المنتحل فى شرح كتاب الجمل) .

(٢) انظر مجمع الأمثال للميدانى ١ / ٤٣٠ رقم ٢٢٢٦ .

(٣) انظر المرجع السابق ٢٣٩/١ ولمثال أبو عبيد ٢٥١ رقم ٨٠١ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٣ .

المبحث الرابع : الأمثال والأقوال التى جاءت مخالفة فى الزيادة .

وقد كان المنهج الذى اتبعته فى هذا البحث هو المنهج : الوصف التحليلى بأن أضع عنواناً للمسألة النحوية ، وما جاء فيها من أمثال وأقوال ثم أذكر هذه الأمثال والأقوال وأُبين وجه المخالفة النحوية فيها ثم أعرض ما قاله النحويون من آراء وأقوال عرضاً تحليلياً ، وقد رتبت موضوعات هذه المسائل حسب ترتيب أبواب النحو فى ألفية ابن مالك ، وما جاء من ظواهر نحوية فى كل مبحث ، وإليك المباحث مفصلة بما اشتملت عليه من مسائل .

المبحث الأول
الأمثال والأقوال التى جاءت مخالفة لقياس النحويين

المقيس عليه من شـــرطة أن لا يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه [١] .

والمسموع ينقسم إلى مطرد وشاذ .

وأصل مواضع (طرد) فى كلامهم : التتابع والاستمرار ؛ وأصل مواضع (شذذ) التفرق والتفرد .

فجعل أهل العربية ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الـــصناعة مطرداً ، وما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً[٢].

فما جاء مخالفاً لقياس النحويين من هذه الأمثال والأقوال هو ما كان شاذاً خارجـــاً عن سنن القياس ، وهو أيضاً ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره .

وقيل : ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقيـــاس ويمتنع على الكثير لمخالفته له[٣] .

فما جاء مخالفاً لقياس النحويين يحكمون عليه بأنه مخالف للقيـــاس أو يحفـــظ ولا يقاس عليه ، أو يتوقف فيه على السماع لقلته أو شذوذه ، وغير ذلك ، وذلك مثل مجئ كلمة على جمع المذكر السالم وهى لا تُجمع على هذا الجمع لعدم استكمالها لشروط هذا الجمع إذ ليست علماً ولا صفة ، أو كمجئ المفعول له من غير المـــصدر ، وحقـــه أن يأتى من المصدر ، أو كمجئ " أفعل " التفضيل من غير الثلاثى والقياس ألاَّ يصاغ من غير الثلاثى ، أو كمجئ " أفعل" التفضيل مما لا فعل له ، أو من المبنى للمفعـــول ، أو

---

(١) انظر الصباح فى شرح الاقتراح للسيوطى ص ١٨٣ للدكتور محمود فجال .

(٢) المرجع السابق ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨٩ .

كمجئ " أفعل " التفضيل من أفعل فعلاء مما دل على لون ، أو كمجئ اسم " لا " النافية للجنس معرفة والقياس ألاَّ يكون إلاَّ نكرة ، أو كمجئ الحال معرفة والقياس ألاَّ يكون إلا نكرة ، أو كالحاق جاء وقعد " بصار " فى العمل ، أو كانتصاب " الطريق " ظرفاً ، وغير ذلك مما خالف قياس النحويين فأفردت هذا المبحث لما جاء من الأمثال والأقوال وهى مخالفة لقياس النحويين .

وإليك ما جاء على هذا النحو من أمثال العرب وأقوالهم مفصلة فى مسائل فيها عنوان المسألة والمثل أو قول العرب ووجه المخالفة النحوية ، وآراء النحويين فى هذه الأمثال والأقوال .

ما جاء على جمع المذكر السالم

قول العرب :

" أحسنوا أملاءكم أيها المرءون " [١] و " وجدان الرّقين يغطى أفن الأفين"[٢] .

وجه المخالفة النحوية :

جاء القول الأول شاذاً ومخالفاً للقياس لأن فيه جمع " مرء " على " مرئين "

جمع مذكر سالماً بالواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى النصب والجر ، وهو غير عَلَم ، ولا صفة ، فهو مثل " رَجُل " ولا يقال فى رَجُل : رجلون ، فهذا الاستعمال شاذ لأنه من استعمال الكلمة على جمع المذكر السالم وهى مخالفة لشروط هذا الجمع فهى الجمع ليست علماً ولا صفةً .

وما جاء فى القول الثانى من جمع " رقة " على " رقين " على جمع المذكر السالم أيضاً وهذا فى المعوض من فائه ، وهذا قليل وقياسه ألاَّ يجمع على هذا الجمع فهو من استعمال الكلمة المخالفة لشروط هذا الجمع على جمع المذكر السالم .

---

[١] جاء هذا فى قول الحسن البصرى ، وأملاءكم : جمع ملأ ، وهو الخُلُق أى : أحسنوا أخلاقكم . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٨٢/١ .

[٢] انظر لسان العرب (ورق) وقيل معناه : أن المال يغطى العيوب ، والأفن : ضعف العقل والرأى وانظر شرح التسهيل ٨٤/١ .

رأى النحويين :

قيل فى " مرئين " بأنها مثل " أهلين " فى مخالفة القياس ، " فأهلون " جمع " أهل " و " أهل " غير مستوف لشروط هذا الجمع ، إذ ليس علماً ولا صفة فكان حقه ألاَّ يجمع على هذا الجمع كما لم يجمع عليه " آل " لكن " أهلاً " استعمل استعمال " مستحق " فى قولهم : هو أهل كذا ، وأهل له ؛ فأجرى مجراه فى الجمع قال الله تعالى : " شغلتنا أموالنا وأهلونا " [١] ، و " من اوسط ما تطعمون أهليكم " [٢]

فقد جاء جمع "مرء" على "مرئين" مخالفاً للقياس فى وضع هذه الكلمة على هذا الجمع.

وكذلك جمع " رقة " على " رقين " قالوا : شاع هذا الاستعمال فيما لم يُكسَّر من المعوض من لامه هاء التأنيث بسلامة فاء المكسورها ، وبكسر المفتوحها وبالوجهين فى المضمومها ، فإن كان مضموم الأول مثل : قُلة ، وثُبة جاز فى جمعه الضم والكسر ، وإن كان مفتوح الأول أو مكسورها مثل : سَنة ومِائة لم يجز فى جمعه إلا الكسر ، فجعل لهما ولأمثالهما هذا الاستعمال عوضاً.

اما ما وجد به تكسير مثل : بُرَة ، وظُبة فجمعها قليل فإنه قيل فيها : بري ، وبرات وبرون ، وظبا ، وظبات ، وظبون .

وكذلك المعوض من فائه قليل أيضاً كما جاء فى جمع " رقة " على "رقين" فى قول العرب السابق [٣] .

إلحاق « جاء ، وقَعَد » بصار

قول العرب :

" ما جاءت حاجتَك ؟ " و " أرهف شَفرته حتى قَعَدَت كأنها حربَه " [٤]

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء من إلحاق : " جاء وقعد " بصار فى قول العرب السابق نادر ، لأن النحويين يرون أن ما جاء بمعنى " صار " من أفعال هذا الباب الخمسة الأوائل وهى: كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظَلَّ [٥] .

---

[١] من الآية (١١) من سورة الفتح .
[٢] من الآية (٨٩) من سورة المائدة .
[٣] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٨١/١ ، ٨٢/ ، ٨٣ ، ٨٤ .
[٤] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٧/١ .
[٥] المرجع السابق ٣٤٧/١ .

ويلحق " صار " أيضاً ما رادفها من : آفى ، وعـاد ، وآل ، ورجـع ، وحـار ، واستحال ، وتحوّل ، وارتدّ ، أماً "جاء وقعد" فنذر إلحاقهما " بصار " كما جاء فى قول العرب السابق[١] ، وهذا رأى أكثر النحويين ، فاستعمالهما بمعنى " صار " غير قياسى.

رأى بعض النحويين :

يرى الفراء استعمال "قعد" بمعنى "صار" مطـرداً[٢] وجعـل مـن ذلـك قـول الراجز[٣]:

لا يُقْنعُ الجارية الخِضابُ .. ولا الوشاحان ولا الجلباب

من دون أن تلتقى الأركان .. ويقعد .... له لُعَاب

وحكى الكسائى : قعد لا يُسألُ حاجة إلاَّ قضاها . بمعنى : صار[٤]

قال ابن مالك : " ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر [٥] :

ما يقسم الله أقبل غيرَ مُبتئس .. منه وأقعد كريماً ناعمَ البالِ [٦]

وأكثر النحويين – كما سبقت – على أن استعمال جاء وقعد بمعنى " صار " نـادر فهو غير قياسى .

مجئ خبر « عسى » اسماً مفرداً

قول العرب فى المثل :

" عسى الغوير أبؤسا " [٧]

---

(١) المرجع السابق ١/ ٣٤٧ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٤٧ .

(٣) انظر البيان والتبيين ٣/١٣٤ وشرح المرادى ص ١٦٠ .

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٣٤٨ .

(٥) البيت من البسيط وقائله : حسان بن ثابت انظر شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصارى ص ١٩٢ وشرح المرادى ص ١٦٠ واللسان (بأس) .

(٦) انظر شرح التسهيل ١/٣٤٨ .

(٧) انظر مجمع الأمثال ٢/١٧ وهذا المثل يضرب للرجال يقال له : لعل الشرّ جاء من قِبلك والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع بؤس وهو الشر تريد : لعل الشر يأتيكم من الغار وانظر الكتاب ١/٥١ ، ٣/١٥٨ والمقتضب ٣/٧٠ والجنى الدانى ص ٤٦٣ وشرح التسهيل ١/٣٩٣ وجمرة الأمثال ٢/٥٠ .

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء فى هذا المَثَل من مجئ خبر " عسى " اسماً مفرداً نادر لأن الاستعمال بخلافه ، فالاستعمال أن يكون خبر "عسى" فعلاً مضارعاً مثل :

عسى زيد أن يقوم ، فقولهم فى المثل : عسى الغوير أبؤساً . فيه وضع الاسم المفرد موضع : الفعل المضارع وهذا غير قياسى .

رأى النحويين :

يرى سيبويه أن هذا من إجراء "عسى" مجرى " كان " قال : " واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل . يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله : " عسى الغوير أبؤساً " فهذا مَثَل من أمثال العرب أجروا فيه " عسى " مجرى " كان "[١] .

وجعل المبرد هذا الاسم وضع فى موضع الفعل فقال : " وأما قولهم فى المَثَل: " عسى الغوير أبؤساً " فإنما كان التقدير : عسى الغوير أن يكون أبؤساً " لأن " عسى " إنما خبرها الفعل مع " أنْ " أو الفعل مجرداً ولكن لما وضع القائل الاسم فى موضع الفعل كان حقه النصب لأن عسى فعل واسمها فاعلها ، وخبرها مفعولها ، ألا ترى أنك تقول : كان زيد ينطلق فموضعه نصب ، فإن قلت : منطلقاً . لم يكن إلاَّ نصباً ."[٢]

وقد جعل ابن مالك مجئ خبر " عسى " اسماً مفرداً أصل متروك فقال : " من عادة العرب فى بعض ماله أصل متروك ، وقد استمر الاستعمال بخلافه أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلاَّ يُجهل فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفرداً منصوباً ..... ومثال جعل خبر عسى مفرداً منصوباً قول العرب : عسى الغوير أبؤساً .[٣]

وضع [illegible] المخففة على الجملة الفعلية التى فعلها مضارع غير ناسخ فى [illegible]

[illegible] ن يزينك لنفسك ، وإنْ يشينك لهيه "[٤]

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١٥٨/٣ .

(٢) انظر المقتضب للمبرد ٧٠/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١ .

(٤) انظر مغنى اللبيب ٢٤/١ ، ٢٥ وشرح التسهيل ٣٧/٢ .

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء فى قول العرب السابق من دخول " إنْ " المخففة على الجملة الفعلية التى فعلها مضارع غير ناسخ ؟؟؟؟ ولا يقاس عليه إجماعاً [١] ، وذلك لأن العرب إذا أولت " إنْ " المخففة فعلاً لم يكن فى الغالب إلا فعلاً ماضياً من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى : " وإن كَانَتَ لكَبِيرةً إلاَّ عَلَى الَّذِين هَدَى اللّهُ "[٢] و " إنْ كِدتَ لتُردِينا " و " إنْ وَجَدنَا أكثرَهُم لَفَاسِقِين " [٣] ، وذلك لأنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر ، فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل ، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها فى الدخول على المبتدأ والخبر كى لا تفارق محلها بالكلية ولا يكون ذلك الفعل إلا بلفظ الماضى ، فإن مضارعاً حفظ كما جاء فى قول العرب السابق [٤] .

دخول لام الابتداء على اسم « إنَّ » غير مفصول بشئ

قول العرب :

" خرجتُ فإذا إنَّ لغراباً "[٥]

وجه الشذوذ :

هذا القول السابق حكاه الكسائى عن العرب ، ووجه الشذوذ فيه هو دخول لام الابتداء على اسم " إنَّ " غير مفصول بشئ بينه وبين " إنَّ " ، وهذه اللام لا تدخل على اسم " إنَّ " إلاَّ إذا كان مفصولاً بينه وبينها بالخبر مثل : إنَّ فى الدار لزيداً ، أو بمعمول الخبر مثل : إنَّ فى الدار لزيداً راغباً ، فإن فصل بينهما بمعمول الاسم نحو : إنَّ فى الدار لساكنها زيدُ . ففى جواز ذلك نظر نظر[٦] وما حاكه الكسائى من قول العرب:"خرجت فإذا إنَّ لغراباً " قيل : هو شاذ [٧] ، وقيل : ينبغى تأويله على حذف الخبر أى : فإذا إنَّ بالمكان لغراباً [٨]

---

(١) انظر مغنى اللبيب ٢٤/١ ، ٢٥ .
(٢) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة .
(٣) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف .
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٢ ، ٣٧ .
(٥) حكاه الكسائى عن العرب انظر ارتشاف الضرب ١٢٦٣/٣ .
(٦) حكاه الكسائى عن العرب انظر ارتشاف الضرب ١٢٦٢/٣.
(٧) المرجع السابق ١٢٦٣/٣ .
(٨) قاله أبو حيان ينظر ارتشاف الضرب ١٢٦٣/٣ .

دخول « لام » الابتداء على معمول خبر « إنَّ « المتقدم وعلى المعمول والخبر معاً

قول العرب :

" إنَّ زيداً لبك مأخوذ[١] " و " وإنّى لبحمد الله لصالح "[٢]

رأى النحويين :

يرى الكوفيون أنه لا يجوز دخول اللام على معمول خبر "إنَّ" المتقدم قال الفراء: قبيح أن تقول: إنَّ الله لليوم خارج ، وكقول العرب السابق: إنَّ زيداً لبك مأخوذ[٣]

ويجوز دخولها عند سيبويه والبصريين[٤] حكى سيبويه: إنَّ زيداً لبك مأخوذ[٥].

وإذا دخلت اللام على المعمول المتقدم فوعلى الخبر معاً مثل قول العرب : إنّي لبحمد الله لصالح فقد أجاز ذلك المبرد والزجاج ومنعها الكوفيون ، وعنهما المنع كالكوفيين وإن كان المعمول مفعولاً به .[٦]

مجئ اسم « لا » النافية للجنس معرفة

قول العرب :

" قضية ولا أبا حسن لها "[٧] و " لا هذين لك " [٨] و " لا هاتين لك "

وجه المخالفة النحوية :

اسم " لا " النافية للجنس جاء فى الأقوال السابقة معرفة وهذا شاذ ومخالف للقاعدة النحوية فإن اسم " لا" النافية للجنس لا يكون إلاَّ نكرة لأن " لا " إذا قصد بها نفى

---

(١) انظر الكتاب ١٣٣/٢ ، ١٣٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣١/٢ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٢٦٤/٣ واللامات للهروى ٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٢٦٤/٣ والهمع ١٣٩/١ .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ١٣٣/٢ ، ١٣٤ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٢٦٥/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١ والهمع ١٣٩/١ .

(٧) انظر الكتاب ٢٩٧/٢ والمقتضب ٣٦٣/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/٢ وارتشاف الضرب ١٣٠٨/٣ والمساعد ٣٤٧/١ والهمع ١٤٥/١ وشرح التسهيل ٦٧/٢ .

(٨) نقله الفراء عن العرب انظر ارتشاف الضرب ١٣٠٨/٣ وشفاء العليل للمجاشعى ٣٨٥/١ .

الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء لأن قصد ذلك يستلزم وجود " من " الجنسية لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلاَّ بالأسماء النكرات ، فوجب " للا " عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة وإذا كان مصحوب " لا " معرفة لم تعمل فيه ، لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص والمعرفة ليست كذلك ، وإذا وليها المعرفة لزمها التكرار ليكون عوضاً مما فاتها من مصاحبة ذى العموم ، فإن فى التكرار زيادة كما فى العمومو زيادة [١] .

وما جاء فى أقوال العرب السابقة عملت فيه " لا " فى المعرفة ، وهذا غير قياسى.

رأى النحويين :

ذكر النحويين أن ما جاء فى أقوال العرب السابقة من مجئ اسم " لا " النافيه للجنس معرفة شاذ ولا يقاس عليه ، وقد أوجدوا له تخريجاً يتفق مع القاعدة ، فقد قَّره النحويين بثلاثة تقديرات :

الأول :قدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافاً إليه مثل أو أمثال ثم حذف وأقيم العَلَم مقامة فى الإعراب والتنكير كما فعل " بأيدى سبا " فى قولهم: " نفرقوا أيدى سبا " أى: مثل أيدى سبا . فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامة فى النصب على الحال ؛ قال سيبويه: " فإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم فى قضية مثل علىّ كأنه قال : لا امثال علىّ لهذه القضية، ودل هذا الكلام على انه ليس لها علىّ، وأنه قد غُيِّب عنها[٢].

الثانى : قدره آخرون : بلا مسمى بهذا الاسم [٣] .

الثالث : قدره أخرون : بلا واحد من مسميات هذا الاسم[٤] .

وقد رَدَّ ابن مالك هذه التقديرات الثلاثة واعترض عليها وقدره بما يليق به فقال: " فالصحيح أن يقدر هذا النوع بتقدير واحد بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به وبما يصلح له فيقدر : لا زيد مثله . بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله ، ويقدر : لا أبا حسن لها . بلا مثل أبى حسن .... "[٥]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٣ ، ٦٥ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٩٧.

(٣) انظر المحتسب لابن جنى ٢/٥٦ ، ٥٧ .

(٤) المرجع السابق ٢/٦٧ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/٦٧ ، ٦٨ .

وذكر بعض النحويين أن المعرفة إذا كانت غير متمكنة أو جرت مجرى النكرة جاز أن تكون اسماً لَلا " قال ابن جنى : " سألتى أبا علىّ كيف دخلت " لا " المختصة بالنكرة على " مساس " فى قولهم : " لا مساس " ، وهى عندك وعند جماعة معرفة فقال : ليس التعريف لها بمتمكن ألا ترى أنك تقول فى كل موضع : لا مساسَ ولما لم تختص وشاع استعمالها جرت مجرى النكرة فساغ دخول " لا " عليها وقال فى بعض كلامه : إنما تلك المعدول عنها هى المعرفة يريد : مَسَّه ."[١]

فخلاصة القول أن جاء فى أقوال العرب السابقة ظاهرة شاذ لأن فيه عمل " لا " النافية للجنس فى المعرفة وهى لا تعمل فى المعرفة أما على ما قدره النحويون فى هذه الأقوال فتكون " لا " باقية على اختصاصها بالمعرفة على التقديرات السابقة .

مجئ المفعول له غير مصدر

قول العرب :

" أما العبيدَ فذو عبيدٍ "[٢]

وجه الشذوذ :

تضافرت النصوص على شرط أن يكون المفعول له مصدراً[٣] ، وزعم يونس[٤] أن قوماً من العرب يقولون : أما العبيدَ فذو عبيدٍ . بالنصب وتأول نصب " العبيد " على المفعول له ، وإن كان " العبيد " غير مصدر فهذا شاذ ، وقَبَّح ذلك سيبويه[٥] ، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يرد عبيداً بأعيانهم .

قال ابن مالك : " وتقديره عندى : مهما تذكر العبيدَ فهو ذو عبيد . "[٦]

فما جاء فى قول العرب السابق هو من مجئ المفعول له من غير المصدر، وهذا غير قياسى .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٣/٢ ، ٦٥ .

(٢) رواه يونس عن العرب انظر الكتاب لسيبويه ٣٨٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٢ وارتشاف الضرب ١٣٨٣/٣ والمساعد ٤٨٤/١ والأشمونى ١٢٢/٢ .

(٣) انظر المساعد ٤٨٤/١ والأشمونى ١٢٢/٢ والتصريح ٣٣٤/١ وقطر لابن الدهان ٦٧/٢ وحاشية الخضرى ١٩٤/١ .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ٣٨٩/١ .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٣٨٩/١ .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٢ .

انتصاب الطريقة ظرفاً

قول العرب :

" أبعده الله وأسحقَه وأوقد ناراً إثرَه "[١]

وجه المخالفة النحوية :

جاء فى قول العرب السابق انتصاب " الطريق " ظرفاً فى قوله : " إثـرَه " وهـذا غير قياسى لأنا فيه تشبيه للمختص بالمُبهم فقيل هذا شاذ .[٢]

رأى من منع هذا القول :

يرى سيبويه أن انتصاب الطريق على الظرف شاذ قال : " وقد قـال بعـضهم : ذهبت الشامَ ، يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب .

وهذا شاذ؛ لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان."[٣]

وذهب الفارسى إلى أن انتصاب " الطريق " نصب المفعول به بعد اسقاط حـرف الجر تشبيهاً لها بالأناسى.[٤]

رأى مَن أجاز قول العرب السابق :

مَن أجاز انتصاب الطريق ظرفاً هو ابن الطراوة فإنه ذهـب إلـى أن انتـصاب الطريق ظرفاً يجوز فى فصيح الكلام قال : " وذلك مشهور فى الكلام جارٍ على القياس ومنه قول العرب : " أبعده الله وأسحقه وأوقد ناراً إثرَه "

ويقال : ذهبتُ طريقى ، ومُرُوا طُرُقَاتكم . "[٥]

وقد تبع ابنَ الطراوة بعضُ النحويين فأجازوا انتصاب الطريق ظرفاً، ومنه قـول الشاعر:[٦]

---

(١) انظر الإيضاح العضدى ص ١٨٢ والمقتصد ٦٤٣/١ وارتشاف الضرب ١٤٣٨/٣ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٣٥/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٥/١ .

(٤) انظر الإيضاح العضدى ص ١٨٢ والمقتصد ٦٤٣/١ وارتشاف الضرب ١٤٣٨/٣ .

(٥) انظر المغنى ٥٢٥/٢ والأشمونى ٩٧/٢ والهمع ٢٠٠/١ وشـرح التـسهيل ٢٢٨/٢ والارتـشاف ١٤٣٨/٣ .

(٦) قائله : ساعدة بن جؤية والبيت من الكامل . انظر الدرر ١٦٩/١ والمغنى ١١/١ وديوان الهـذليين ١٩٠/١ والكتاب ٣٦/١ وشرح التسهيل ٢٢٧/٢ .

لَدن بهزِّ الكفِّ يَعسِل مَتْنُه .. فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

فعبر عن الفقر الذى يعسل فيه الثعلب بطريق قيل : وهذا الاعتبار فاسد لأن الطريق اسم المكان مرور وذهاب ولا يطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقاً كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته أن يكون بيتاً ، فالطريق إذن مكان مختص كما أن البيت مختص [١] ، وقال أبو على السلوبين فى الرد على ابن الطروة : والرد عليه تكذيبه . [٢]

مجئ « بَلَهَ » من أدوات الاستثناء

قول العرب :

" أكرمن العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ " [٣]

وجه المخالفة النحوية :

وجه المخالفة النحوية فى قول العرب السابق هو مجئ " بَلْه " أداة استثناء ونصب ما بعدها على الاستثناء والقياس أن يأتى ما بعدها مجروراً ، أو منصوباً [٤] على المصدر وليس على الاستثناء فما جاء من جعل " بله " من أدوات الاستثناء غير قياسى.

رأى مَن منع الاستثناء بها :

يرى جمهور البصريين أن " بلَه " لا ستثنى بها ، وأنها لا يجوز فيما بعدها إلاَّ الخفض ، وقال الأخفش : إنها حرف جر . [٥]

---

[١] قاله : ابن مالك انظر شرح التسهيل ٢٢٨/٢ .

[٢] انظر المرجع السابق ٢٢٨/٢ .

[٣] انظر الجنى الدانى ص ٤٢٥ وارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣ وشرح الكافية للرضى ٧٠/٢ وكتاب الشعر للفارسى ٢٥/١ .

[٤] جر مابعدها على أنها مصدر مضاف إلى المفعول والنصب على أنها اسم فعل بمعنى : دع فتنصب المفعول وهى مبنيه نحو : بله زيداً وقال الأخفش جر مابعدها على أنها حرف جر . انظر الجنى الدانى ص ٤٢٤ .

[٥] انظر الجنى الدانى ص ٤٢٦ وكتاب الشعر للفارسى ٢٥/١ والارتشاف ١٥٥٤/٣ والخزانة ٢٢٩/٦ والهمع ٢٣٦/١ .

رأى مَن أجاز الاستثناء بها :

يرى الكوفيون والبغداديون أن " بَلْه " من ادوات الاستثناء فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء ومنه ما جاء فى قول العرب السابق : أكرمت العبيد بَلْه الأحرارَ أو ما يعدها خارجاً مما قبلها فى الوصف من حيث كان مرتباً عليه فجعلوه استثناء إذ المعنى إنَّ إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد[١]

وقد ردَّ بعض النحويين على قول البصريين بأنها لا يجوز فيما بعدها إلاَّ الخفض

قال أبو حيان : " وليس بصحيح بل النصب محفوظ من لسان العرب ، وأما الجر بعدها فمجمع على سماعه من كلام العرب "[٢]

وذهب الفارسى إلى أن " بل÷" مصدر لم يُنطق له بفعل ، وهو مضاف لما بعده إضافة مَن نصب أى : ترك زيدٍ .[٣]

توجيه رأى النصب بعدها :

وجه بعض النحويين رأى مَن نصب بعد "بله" على أن المنصوب مصدر موضوع موضع الفعل كأنك قلت: تركاً زيداً، أو اسم فعل ليس من لفظ الفعل تقدير: دع زيداً.[٤]

دخول « إلاَّ » على حاشا

قول العرب :

" قام القوم إلاَّ حاشا زيدٍ "[٥]

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء فى قول العرب السابق هو دخول " إلاَّ " الاستثنائية على " حاشا " وهى حرف جر عند البصريين [٦] ، فمنع ذلك البصريون مطلقاً وحملوا ما حكى من ذلك على الشذوذ .[٧]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣ .
(٢) انظر ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣ ، ١٥٥٥ .
(٣) انظر الشعر للفارسى ٢٦/٣ ، ٢٧ .
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣ ، ١٥٥٥ .
(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٥٣٦/٣ .
(٦) انظر الكتاب لسيبويه ٣٤٩/٢ .
(٧) انظر ارتشاف الضرب ١٥٣٦/٣ .

وذهب الكسائى إلى جواز ذلك إذا جرت " حاشا " نحو : قام القوم إلا حاشا زيدٍ وحكى ذلك أبو الحسن عن العرب ، ومنع ذلك إذا نصبت [١].

مجئ الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة إلى المعرفة

قول العرب :

" ادخلوا الأول فالأول " و " جاءوا الجماء الغفير " و " أرسلها العراك "[٢]

"ورجع عوده على بدئه" و"جلس وحده"[٣] و " فعل ذلك جهده وطاقته " و " وتفرقوا أيدى سبا "[٤]

وجه المخالفة النحوية :

وجه المخالفة النحوية فى أقوال العرب السابقة هو أن الحال فيها جاء معرفاً بالألف واللام أو معرفاً بإضافته إلى إلى المعرفة ، وهذا لا يجوز لأن الحال واجب التنكير ، لأن صاحبه معرفة فألزموا الحال التنكير لئلاً يتوهم كونهما نعتاً ومنعوتاً ، وأيضاً فإن الحال فضله ملازم للفضيلة فاستثقل واستحق التخفيف بلزم التنكير ، وليس غيره من الفضلات ملازماً للفضيلة ، لجواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل كقولك فى ضربت زيداً : ضُرب ويد . فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عملة جاز تعريفة بخلاف الحال . [٥]

فما جاء فى أقوال العرب السابقة من جعل الحال معرفة أو مضافاً إلى المعرفة هو من استعمال المعرفة حالاً وهذا غير قياسى .

رأى النحويين :

يرى النحويون أن مجئ الحال معرفة أو مضافاً إلى المعرفة شاذ لا يقاس عليه لأنه لابد من مجيئه نكرة – كما سبق بيان ذلك – وما ورد فى أقواله العرب السابقة من

---

(١) المرجع السابق ١٥٣٦/٣ وشرح الكافية للرفى ٢٤٤/١ .

(٢) انظر المقتضب ٢٧١/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٣٣٥/٤ والمقرب ١٦٨/١ وشذوذ الذهب ٢٥٠ ، ٢٥١ وشرح المفصل ٦٢/٢ ، ٦٣ وشرح التسهيل ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٥٦٥/٣ وشرح التسهيل ٣٢٦/٢ .

(٤) انظر اللسان (سبأ) يقال : تفرقوا أيدى سبا وأيادى سبا ، وسبا هذا هو (سبأ) بالهمز لكن العرب لا تهمز (سبا) فى هذا الموضع لأنه كثير فى كلامهم فاستثقلوا فيه الهمز .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٢ .

مجئ الحال معرفة أو مضافاً إلى المعرفة لابد أن يحكم بتأوله بنكرة فقد ذكروا فى قول العرب : ادخلوا الأول فالأول . تقديره : ادخلوا مرتين ، وفى قولهم :

جاءوا الجماء الغفير أى : جميعاً ، وفى قولهم : أرسلها العراك أى : معتركة وفى قولهم : رجع عوده على بدئه أى : رجع عائداً ، وفى قولهم : جلس وحده أى : جلس وحده أى : جلس منفرداً ، وفى قولهم : فعل ذلك جهده وطاقته أى : جاهداً ومطيعاً ، وفى قولهم : نفرقوا أيدى سبا أى : متبددين تبدداً لابقاء معه .[١]

وعند سيبويه أن المنصوب فى قولهم : ادخلوا الأول فالأول . حال وهو فى موقع النكرة أو يرفع على أنه بدل قال فى " باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام . " وهو قولك : ادخلوا الأول فالأول ، جرى على قولك : واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً ، وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأوّلُ فالأول ، جعله بدلاً وحمله على الفعل كأنه قال : دخل الأول فالأوّلُ .... "[٢]

وعند الخليل لا يكون هذا إلاّ بالرفع على البدل قال سيبويه : " فقال الخليل : ادخلوا الأوّلُ فالأوّلُ والأوسطُ والآخِرُ : لا يكون فيه غيره ، وقال : يكون على جواز كلُّكم ، حمله على البدل ."[٣]

وعند المبرد أن " أل " فى هذه الأقوال زائدة قال : " وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ... فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود فجريا مجرى سائر الزوائد ."[٤]

وأجاز المبرد الوجه الثانى بالرفع وجعله على البدل كما قال الخليل وسيبويه.[٥]

ونُقل عن السيرافى أن " أل " فى قولهم: ادخلوا الأول فالأول مُعَرِّفة لا زائدة قيل: والقول بزيادة

"أل" فى هذا القول عند البصريين لا ينقاس ، وقياس قول الكوفيين بجواز هذا.[٦]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٢ ، ٣٢٧ .

(٢) انظر الكتب لسيبويه ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ .

(٣) انظر الكتاب لسيبويه ٤٠٠/١ .

(٤) انظر المقتضب للمبرد ٢٧١/٣ .

(٥) انظر المرجع السابق ٢٧١/٣ .

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٥٦٥/٣ والمقرب ١٦٨/١ وشذور الذهب ٢٥٠ ، ٢٥١ واعراب القرآن للنحاس ٣٣٥/٤ .

ونُقل عن يونس أنه يرى أنه حال بنفسه، وهو معرفة وحكى أن العرب تقول: قام زيد أخاك. [١]

ويرى ابن يعيش أن دخول الألف واللام على الحال فى قولهم : أرسلها العراك. من باب الاتساع فى المصادر قال : " فنحو قولهم : أرسلها العراك . فنصب " العراك " على الحال وهو مصدر يعارك معاركة وعراكاً ، وجعل العراك فى موضع الحال وهو الاتساع فى المصادر لأن لفظها ليس بلفظ الحال إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات واو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام لم تقل العرب : أرسلها المعتركة ، ولا : جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال ، والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها وإنما التقدير : أرسلها معتركة ثم جعل الفصل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه يقال : أورد إبله العراك ، إذا أوردها جميعاً الماء."[٢]

مجئ المضاف بالألف واللام

قول العرب :

" الثلاثة الأثواب " و " الخمسة الدراهم "[٣]

وجه المخالفة النحوية :

وجه المخالفة النحوية فيما جاء عن العرب من قولهم : " الثلاثة الأثواب "، و"الخمسة الدراهم" هو أنهم جاؤوا بالمضاف بالألف واللام فيما إضافته معنوية أو محضة ولا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذى إضافته محضة فلا تقول :

هذا الغلام رجل أو الغلام الرجل ، لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما ولا يجوز دخول الألف واللام على المضاف إلاَّ إذا كانت الإضافة غير محضة أو لفظية وهى إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله، وهذه لا تفيد الاسم

---

[١] انظر ارتشاف الضرب ١٥٦٥/٣ .

[٢] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢ ، ٦٣ .

[٣] انظر المقتضب للمبرد ١٧٣/٢ ، ١٧٤ والإنصاف للأنبارى ص ١٩٥ وإصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٦٥٨ والمخصص ١٢٥/١٧ والمفصل ص ٨٣ وابن يعيش ١٢١/٢ وشرح الكافيه للرضى ٢٧٧/١ ، ١٤٦/٢ والأشباه والنظائر ١٠٥/٢ وشرح التسهيل ٢٧٢/٣ .

الأول تخصيصاً ولا تعريفاً، ويشترط فى دخول الألف واللام على المضاف أن يدخل على المضاف إليه أيضاً فتقول : الجعد الشعر ، والضارب الرجل ، أو على ما أضيف إليه المضاف إليه مثل : زيد الضارب رأس الجانى .

فإن لم تدخل الأف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه امتنحت المسألة .

رأى مَن أجاز قول العرب السابق من النحويين :

مَن أجاز قول العرب السابق من النحويين هم الكوفيون فقد أجازوا : الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم ؛[١] شبهوه بالحسن الوجه .

وقد وجه بعض النحويين ما رواه الكوفيون على حذف البدل وإبقاء عمله قال ابن مالك: "وبهذا يوجه ما رواه الكوفيون من قول العرب: الخمسة الأثواب أى: الخمسة خمسة الأثواب، فحذفوا البدل وأبقوا عمله."[٢]

رأى مَن منع قول العرب السابق من النحويين :

مَن قول العرب السابق من النحويين هم البصريون قال المبرد: "أعلم أن قوماً يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى .... وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية لا انه يصيب له فى قياس العربية نظيراً ، ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية ، والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال لا يجوز أن تقول : جاءنى الغلام زيدٍ لأن الغلام معرف بالإضافة ... وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على مَن خالفهم فعلى هذا القول : هذه ثلاثة أثواب كما تقول : هذا صاحب ثوب ؛ فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأن المضاف إنما يعَّرفه ما يضاف إليه فيستحيل : هذه الثلاثة الأثواب كما يستحيل : هذا الصاحب الأثواب ، وهذا محال فى كل وجه .... "[٣]

---

(١) انظر الإنصاف للأنبارى ص ١٩٥-١٩٩ وإصلاح المنطق ص٣٠٢ ومجالس ثعلب ص٦٥٨ والمخصص ١٢٥/١٧ وابن يعيش ١٢١/٢، /٣٣ وشرح الكافية للرضى ٢٧٧/١ والأشباه١٠٥/٢.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١٠٥/١ والمقتضب للمبرد ١٧٣/٢ ، ١٧٤ والإنصاف للأنبارى ص ١٩٥ والمفصل للزمخشرى ص ٨٣ وابن يعيش ١٢١/٢ ، ٣٣/٦ .

(٣) انظر المقتضب للمبرد ١٧٣/٢ .

وقال الزمخشرى : " وقضية الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم فبمعزل عن أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء . "[١]

وقد اعترض ابن يعيش على ما قاله الكوفيون أيضاً من جواز هذا القول السابق عن العرب وتشبيههم له " بالحسن الوجه " فقال : " فأما ما تعلق الكوفيون من إجازته وتبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح لأن المضاف فى : الحسن الوجه . صفة والمضاف إليه يكون منصوباً أو مجروراً ، وأن ذلك شئ رواه الكوفيون ، وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمى أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء ، ولم يقولوا النصف الدرهم ، ولا الثلث الدرهم ، وامتناعه من الاطراد فى أجزاء الدرهم يدل على ضعفه فى القياس ."[٢]

تعقيب :

رأى البصريين هو الصحيح فى هذه المسألة أما ما قاله الكوفيون فقد قيل : بأنه ضعيف قياساً واستعمالاً ، أما القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه فيكون اللام فى المضاف ضايعاً ، وأما الاستعمال فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء وعلى غيره .[٣]

قيل : وجهه على ضعفه أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه المضاف هو المقصود بالنسبة وإنما جئ بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفاً من حيث ذاته لا ترعيفاً مستعاراً من غيره ثم أضيف لعد التعريف لغرض تبيين أن هذا التعريف من أى نوع هو كأنك ذكرت أولاً أن عندى ثلاثة مثلاً ولم تذكر من أى نوع هو ثم رجعت إلى ذكرها فقلت : بعت الثلاثة أى : تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت : الثلاثة الأثواب ، وهذا هو الوجه لمن قال : الثلاثة أثواب ، وإن كان أقبح من الأول لإضافة المعرفة إلى النكرة ولا نظير له لا فى المعنوية ولا فى اللفظية .[٤]

---

(١) انظر المفصل للزمخشرى ص ٨٣ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ، ١٢٢ .

(٣) انظر شرح الكافيه للرضى ٢٧٧/١ .

(٤) السابق ٢٧٧/١ .

مجئ « أفعل » التفضيل مما لا فعل له

من الأمثال والأقوال العربية :

" هو ألص من شظاظ "[١] ، و" أحنك الشاتين والبعيرين "[٢] ، و" أبل الناس"[٣] و " آبل من حنيف الحناتم "[٤] ، و " هذا المكان أشجر من هذا "[٥]

وجه المخالفة النحوية :

هذه الأمثال والأقوال جاءت على " أفعل " التفضيل ولا فعل لها فقولهم : " ألص " من " اللص " وهو اسم ، و " أحنك " من الحنك وهو اسم، و "آبل " من الإبل وهو اسم، و "أسجر " من الشجر وهو اسم ، وقياس أفعل التفضيل ألاَّ يصاغ إلاَّ من الفعل فلذلك حُكِم بشذوذ هذه الأمثال والأقوال لمخالفتها للقاعدة النحوية فى بناء " أفعل " التفضيل من الفعل .

آراء النحويين :

يرى بعض النحويين أن " أحنك " من قولهم : " أحنك الشاتين والبعيرين " له فعل وهو من احتنك الجراد ما على الأرض أى : أكله ، ولكنه شاذ لكونه مما زاد على ثلاثة أحرف فهو من " أفتعل " .

وكذلك قيل فى " آبل " من قولهم : أبل الرجل إبالة ، وآبل أبلا ، إذا درب بسياسة الإبل والقيام عليها فلا شذوذ فيه أصلاً .[٦]

وكذلك "أشجر من قولهم: أشجر المكان أى: صار ذا شجر ولا شذوذ فيه على مذهب سيبويه لأنه يرى أن أفعل يساوى: فَعَل وفَعِل وفَعُل فى بناء أفعل التفضيل منه.[٧]

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميدانى ٢٥٧/٢ رقم ٣٧٤٥ وأمثال أبى عبيد ٣٦٦ رقم ١٢٤٠ .

(٢) انظر المفصل للزمخشرى ص ٢٣٣ وشرح التسهيل ٥١/٣ .

(٣) انظر مجمع الأمثال ٨٦/١ رقم ٤٠٦ .

(٤) انظر مجمع الأمثال ٨٦/١ ، وحنيف الحناتم رجل من بنى تميم اللات بن ثعلبة كان ظمؤ إبله غبا بعد العشر وأظماء الناس غب والظاهرة أقصر الأظماء وهى أن ترد الإبل الماء فى كل يوم مرة ثم الغب وهى أن ترد الماء يوماً وتغب يوماً . .

(٥) انظر شرح التسهيل ٥١/٣ .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥١/٣ .

(٧) انظر الكتاب لسيبويه ٣٧/١ .

مجئ أفعل التفضيل من غير الثلاثي

من أمثال العرب :

" أفلس من ابن المذلق " ، و" أحمق من هبنقة " [١]

ومن أقوال العرب :

"هو أعطاهم للدينار والدرهم"، و"أولادهم للمعروف"، و"هذا المكان أقفر من غيره" و"هذا الكلام أخصر" [٢] ، و قولهم فيما أصيب بمكروه : " هو أصوب من غيره" [٣]

وجه المخالفة النحوية :

وجه المخالفة النحوية في هذه الأمثال و الأقوال العربية أن " أفعل " لتفضيل جاء فيها من غير الثلاثي ،وقياس " أفعل " التفضيل أن يُصاغ من الثلاثي فلابد من التوصل إلى معنى التفضيل فيه بذكر " أشد "

ونحوه ، ونصب مصدر ذلك الفعل غير الثلاثي على التمييز فيقال فيه ك هو أكثر إفلاساً من ابن المذلق ، وأكثر إحماقاً من هبنقة ، وأكثر إعطاءً للدينار والدرهم ، وأشد إكراماً من غيره ، وهذا المكان إقفاراً ، وهذا الكلام أكثر اختصاراً من غيره .

رأي النحويين في الأمثال والأقوال السابقة :

ما قيل بأن الأمثال والأقوال السابقة مخالفة للقياس وشاذة هو رأى أكثر النحويين ، ويرى سيبويه فيما تقدم مما جاء منها على وزن " أفعَل " إنه ليس بشاذ لأن "أفعَل " عنده يساوي فَعَل وفَعِل وفَعُل في بناء " أفعل " التفضيل منه و" أفعل " التعجب قال في باب التعجب المترجم بهذا الباب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه : " وبناؤه أبداً من فَعَل ، وفَعِل وفَعُل وأفعل " [٤]

هذا نصه فسوى بين الثلاثة في صحة بناء التعجب منها وأطلق القول بأفعل فعلم منه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية لأنه قال بعد ذلك: فشبيه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما ، وإن كان من حسن وكرم وأعطى " . [٥]

---

(١) انظر المفصل ص٢٣٣،٢٣٢ وشرح المفصل ٩٢/٦ وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣١٩ .

(٢) فيه شذوذان الأول: أنهم بنوه مما زاد على ثلاثة وهو "اختصر" والثاني: أنهم بنوه مما لم يُسم فاعله.

(٣) انظر الكتاب ٣٧/١ وشرح المفصل ٩٢/٦ وارتشاف الضرب ٢٣١٩/٥ وشرح التسهيل ٥١/٣ .

(٤) انظر الكتاب سيبويه ٣٧/١ .

(٥) انظر الكتاب سيبويه ٣٧/١ .

وقد منع ابن عصفور بناءه مما جاء على وزن " أفعل " مما همزته للتعدية فقال :

" وإن كان على وزن "أفعل" ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه نحو قولهم : ما أخطأه .. ،إن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلاَّ أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه والذي شذ من ذلك قولهم :

ما أعطاه للدنانير ، وما أولاه للمعروف ، و ما أضيعه للشئ "[١] .

وقد رجح بعض النحويين ما قاله سيبويه في هذا الموضع قال ابن مالك :

" و لا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى وبين ما همزته لغير التعدية كأعطى ..."[٢]

و إنما استحق " أفعل " معاواة الثلاثي المحض في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه لشبهه به لفظاً فمن قِبَل أن مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه في عدة الحروف والحركات وسكون الثلاثي بخلاف غيره من المزيد فيه ، وأما الموافقة في المعنى فكثير فمن موافقته " لفَعَل " سرى وأسرى ، وطَلَع على القوم وأطلع ، ومِن موافقته " لِفَعِل " غَطِش الليل و أغطش أي : أظلم ، ومن موافقته " لفَعُل " خَلُق الثوب وأخلق أي : بَلِى، وبلى وبطؤ وأبطأ ، ونظائر ذلك كثيراً [٣].

ولكون " أفعل " مختصاً من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظاً ومعنى أجراه سيبويه مجراه في اطراد بناء فعلى التعجب منه ويقاس علي " أفعل " التفضيل .

مجئ لله أفعل لله التفضيل من باب أفعل فعلاء

قول العرب :

" هو أسود من حنك الغراب "[٤]

---

(١) انظر المقرب لابن عصفور .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/٣ .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٣ .

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء من قول العرب : " هو أسود من حنك الغراب " فيه شذوذ وهو أن أفعل التفضيل فيه جاء من باب " أفعل " الذي مؤنثه " فعلاء " فهو من " أسود " الذي مؤنثه " سوداء " ، والقياس ألاَّ يأتي أفعل التفضيل من هذا الباب ، لأن مبناه من الفعل أن يكون ثلاثياً محضاً ، وأصل الفعل في هذا النوع أن يكون على " أفعل " ولذلك صحت فيه العين أذا كان ثلاثي اللفظ كهيف وحيد وعور ولم تقلب ألفاً كما فعل بهاب وناب وخاف مع أن العين من جميعها حرف لين متحرك مفتوح ما قبله [١] .

رأي النحويين :

ما قيل من عدم بناء " أفعل " التفضيل من باب أفعل فعلاء هو رأي أكثر النحويين ويرى بعض النحويين أنه يجوز أن يبنى فعل التعجب ، و " أفعل " التفضيل من " أفعل " الذي مؤنثه " فعلاء " مفهم عسر أو جهل والإشارة إلى حمق ورعن وهوج و نوك و لدّ ،إذا كان عسر الخصومة فيقال : هو أحمق منه وأرعن و أهوج و أنوك و ألدّ ، ويقال في التعجب : ما أحمقه ، وما أرعنه ، وما أهوجه ، وما أنوكه ، وما ألدّه . فناسبت في المعنى جهل ، وعسر فجرت في التعجب والتفضيل مجراهما [٢] .

مجئ للهأفعللله التفضيل من المبنى للمفعول

من الأمثال العربية :

"أَشْغَلُ مِن ذاتِ النِّحْيَيْنِ"[٣]، و " أزهى مِن ديك " [٤] ، و " أكسى مِن بصلة"[٥]

وجه المخالفة النحوية :

وجه المخالفة النحوية في الأمثال السابقة أنها جاءت على " أفعل " التفضيل من الفعل المبنى للمفعول وهذا شاذ ، و القياس أن يُصاغ من المبنى للفاعل [٦] .

---

(١) المرجع السابق ٤٥/٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣ .

(٣) انظر مجمع الأمثال ٣٧٦/١رقم ٢٠٢٩ وهي لمرأة من بني تيم الله بن تعلبه كانت تبيع السمن في الجاهلية ولها مع خوّات بن جبير الأنصاري قصة أدب مكشوف .

(٤) انظر المفصل ص ٢٣٣ وشرح التسهيل ٥٢/٣ .

(٥) انظر مجمع الأمثال ١٦٩/٢ رقم ٣٢٠٦ يضرب لمن لبس الثياب الكثيرة .

(٦) انظر المفصل ص ٢٣٣ .

رأي النحويين :

ما قيل عن بناء " أفعل " التفضيل من المبنى للفاعل وعدم بناءه من المبنى للمفعول هو رأي أكثر النحويين لئلا يلتبس المبنى للمفعول بالمبنى للفاعل ، وقال بعض النحويين : إن أفعل التفضيل من الفعل المبنى للمفعول لا يُحكم بشذوذه إلاَّ فيما يلبس فيه المفعول بقصد الفاعل ، و ذلك إذا كان الفعل مستعملاً بالبناءين كثيراً ، ولم يقارن " أفعل " فيه ما يمنعه من أن يراد به الفاعلية كقولك : هذا أضرب من ذلك ، وأنت تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره ، فإن هذا لا يجوز ، لأن المراد به لا دليل عليه بل السابق إلى ذهن مَن يسمعه التفضيل في الفاعلية .

فإن اقترن بما يمنع قصد الفاعلية جاز و حسن ، ومنه قولهم : "أكسى مِن بصلةٍ "، و " أشغل من ذات النحيين " فيصبح على هذا أن يقال : عبد الله بن أبي ألعن ممن لُعن على لسان داوود ، ولا أجرم عدم الإنصاف ، ولا أظلم من قتيل كربلاء .

فلو كان مما لازم بناء ما لم يسم فاعله أو غلب عليه لم يتوقف في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر كأزهى.[1]

إلحاق ألف الندبة نعت المندوب

قول العرب :

" و أجمجمتي الشَّامِيَّتيناه " [2]

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء في قولْ العرب السابق فيه إلحاق ألف الندبة نعت المندوب و القياس أن تلحق المندوب ولا تلحق نعت المندوب لأنه ليس بمنادي فيقال: و"ازيدُ الظريفُ والظريفَ " [3] .

([1]) قاله ابن مالك ، انظر شرح التسهيل ٥٢/٣ .

([2]) انظر الكتاب لسيبويه ٢٢٦/٢ وشرح التسهيل ٤١٦/٣ .

([3]) انظر المرجعين السابقين .

رأي مَن أجاز هذا القول :

مَن أجاز قول العرب السابق " و أجمجمتي الشَّامِيَّتِيناه " هو يونس فإنه أجاز أن تلحق ألف الدبة نعت المندوب كما جاء في قول العرب ويُقال: "وازيد الظريفاه"(١).

رأي مَن منع هذا القول :

مَن منع هذا القول مِن النحويين الخليل وسيبويه فإنه لا يجوز عندهما أن تلحق ألف الندبة نعت المندوب لأنه ليس بمنادى قال سيبويه:"و زعم الخليل -رحمه الله- أنه منعه من أن يقول : الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيدُ أنت الفارس البطلاه ؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء و ليس هذا كقولك : وا أمير المؤمنيناه ، و لا مثل : و اعبدَ قيسيَاه ؛ مِن قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، و المضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ... وأمَّا يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول :

وازيدُ الظريفاه، وأجمجمتي الشَّامِيَّتِيناه وزعم الخليل -رحمه الله- أن هذا خطأ"(٢).

وقد رجح بعض النحويين قول يونس (٣) لورود الشواهد على استعماله كما جاء في قول العرب السابق وكقول الشاعر (٤) : كم قائل يا أسعد بن سعداه كل امرئ باك عليك أراه فألحق ألف الندبة نعت المندوب في قوله : " سعداه " .

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٢٦ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) قاله ابن مالك انظر شرح التسهيل ٣/٤١٦ .

(٤) لم يعرف قائله ، والبيت من السريع انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٦ .

المبحث الثاني
الأمثال والأقوال التي جاءت مخالفة في حركة أو نوع الإعراب

الإعراب عند المحققين من النحويين هو عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ،وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر ، كالضمة والفتحة والكسرة في نحو " ضربَ زيدٌ غلامُ عمرو .

وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع : لا نولُك أن تفعل ، ولعُمرك ، وكنصب : سبحان الله وكجر الكلام وبربط من قولهم ، ذي الكلام ، ولُمَّ عريط .

وهذا الإعراب لا يكون إلاَّ في الاسم المتمكن الذي لا تُشبه الحرف ، وفي الفعل المضارع الذي يشبه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ما لم تتصل نون توكيداً وإناث إذا جاء هذا الاسم أو هذا الفعل المضارع على غير حركة أو نوع الإعراب المتفق عليها عند النحويين فقد خالف القاعدة النحوية ، وذلك كنصب جمع المؤنث السالم بالفتحة أو كنصب الاسم بعد " أمَّا " أو كصرف الممنوع من الصرف فيتغير نوع الإعراب فيه ، أو كرفع الفعل المضارع بعد إلغاء الواقعة في جواب النفي، أو كعدم إتباع النعت للمنعوت في نوع الإعراب وهكذا ، فقد جاءت هذه الأشياء في أمثال العرب وأقوالهم وحكم عليها النحويون أو أكثرهم بالشذوذ أو الندرة أو القلة لمخالفتها للقاعدة النحوية وهاك ما جاء في هذا النحو في مسائل مفصلة وآراء النحويين فيها

نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة

قول العرب :

" استَأصلَ اللهُ عرقاتَهُم " [1] – بفتح التاء في " عرقاتهم "

([1]) انظر المتبع في شرح اللمع للعكبرى ٢١٠/١ وشرح الرضى ١٨٩/٢ والخصائص لابن جنى ٣٨٤/١ .

حكى الكوفيون هذا القول عن العرب ، وزعموا أن العرب أخرجوها على الأصل [١] .

وجه المخالفة النحوية :

في هذا القول مخالفة نحوية ، و هي أنه جاء بفتح التاء في جمع المؤنث السالم في حال النصب ، و جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة التي تنوب فيها حركة عن حركة في الأعراب ، ففي حال النصب تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فيقال في " مسلمات " : هؤلاء مسلماتٌ ، و رأيت مسلماتٍ ، ومررت بمسلماتٍ ؛ وإنما نابت فيه الكسرة عن الفتحة لأنه سلك به سبيل " مسلمين " الذي هو جمع المذكر السالم ، الذي ينصب بالياء نيابة عن الفتحة و فقابلوا الكسرة في جمع المؤنث السالم بالياء في جمع المذكر السالم[٢]، فمجئ جمع المؤنث السالم في حال النصب بالفتحة تغيير في حركة الأعراب من الكسرة إلى الفتحة .

النصب ضعيف :

سَأل أبو عمرو بن العلاء أبا خيرة [٣] عن قول العرب: " استَأصَلَ اللهُ عرقاتَهُم " فنصب أبو خيرة التاء من " عرقاتهم " فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لان جلدك [٣] . وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب بعد ما كان سمعه منه بالجر ، قال : ثم رواها فيما بعد أبو عمرو بالنصب و الجر ، فإما أن يكون سمع النصب من غير أبى خيرة ممن يرضَى عربيته ، وإما أن يكون قوي في نفسه ما سمعه من أبى خيرة من نصبها .

ويجوز أيضاً أن يكون قد أقام الضعف في نفسه فحكى النصب على اعتقاده ضعفه [٤] .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/١ .

(٢) هو : نهشل بن زيد ، انظر الفهرست لابن النديم .

(٣) يريد أنه طال عهده بالبادية حيث الخشونة والقشف ، ثم أثر فيه الحضر فنال ذلك من فصاحته .

(٤) انظر الخصائص لابن جنى ٣٨٤/١ .

القياس مواقف لقول العرب :

كان القياس إن تُفتح التاء في النصب في جمع المؤنث السالم كما فتحت تاء التأنيث في الواحد نحو :

رأيت مسلمةً، وكما فتحت تاء الأصل نحو: سمعت أصواتاً، وأنشدت أبياتاً[١].

إلاَّ أن العرب كسروها في النصب استحساناً ، وذلك أنَّ جمع المؤنث هنا فرع جمع المذكر في نحو : الزيدون ، وكما سوى هناك بين المنصوب والمجرور سوى هنا بينهما ليكون الفرع على مثال الأصل ، فلو فتح في النصب لكان الفرع أتم حكماً من الأصل و أوسع منه وذلك لا يستحسن في الحكمة [٢] .

صرف « بُكرة » وأريد بها معين

قول العرب :

" آتيك بُكرةَ " [٣]

وجه المخالفة النحوية :

" بُكرة " جاءت في هذا القول مصروفة ، و أريد بها يوم معين والقياس أنها إذا أريد بها معين لا تنصرف ، فهذا شاذ لأنه خالف نوع الإعراب وجاء الممنوع من الصرف مصروفاً قال سيبويه : " و زعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرةً ، و هو يريد الإتيان مِن يومه أو في غده " [٤] .

رأي النحويين :

يرى بعض النحويين أن " بُكرة " إذا جعلت مثل " ضَحوة " تصرف وهذا رأي الخليل قال سيبويه :

---

(١) تاء أصوات و أبيات أصل .

(٢) انظر المتبع في شرح اللمع للعكبرى ٢١٠/١ .

(٣) انظر الكتب لسيبويه ٢٩٤/٣ ومعاني القرآن للزجاج ٩١/٥ وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٩٨،٩٩ والغرة لابن الدهان ٤٣/٢ والمساعد ٢٩٢/١ وارتشاف الضرب ١٣٩٣/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٢٩٤/٣ .

" و زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غـدوةً وبكـرةً ، تجعلهـا بمنزلة ضَحوةٍ " [١] .

ويرى بعض النحويين أن " غدوة ، و بكرة " إذا أردت بهما يومك ، وغدوة يومك لم تصرفهما ، وإذا كانتا نكرتين صرفتهما ، وهذا رأى الزجاج [٢]

وقال ابن طاهر مثله قال : هما علمان من معين ونكرتان من غير معين[٣].

ويرى بعض النحويين أن " غدوة وبكرة " متصرفان، وأنهما لا ينـصرفان وأن من صرفهما للعلمية الجنسية "كأسامة"، فيستويان في كونهما أريد بهما مـن يوم معين أو لم يرد بهما التعيين فتقول إذا قصدت التعميم :

غدوةُ وقت نشاطٍ ، ،إذا قصدت التعيين : لأسيرن الليلة إلى غدوةَ ؛ وبكـرة في ذلك كغدوة [٤] .

مالم يتبع النعت فيه المنعوت في الإعراب

قول العرب :

" هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ " [٥]

وجه المخالفة النحوية :

النعت لابد أن يتبع المنعوت في الإعراب ، و قد جاء مما لم يتبع النعت فيه المنعوت قول العرب السابق :

" هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ " بجر " خَرِب " وحقه الرفع لأنه نعت " للجُحـر " الذي هو مرفوع لا " للضب " لكنه جَرّ شذوذاً ، فهذه مخالفة في نوع الإعـراب من الرفع إلى الجر .

---

(١) المرجع السابق ٢٩٤/٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٩١/٥ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨،٩٩ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٣٩٣/٣ والمساعد ٤٩٢/١ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١٣٩٣/٣ .

(٥) انظر الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١ والإنصاف ٦٠٥/٢ والخزانة ٩١/٥ والأشموني ٥٧/٣ وارتشاف الضرب ١٩١٢/٤ والخصائص ١٩١/١ .

رأي النحويين :

يرى أكثر النحويين أن ما جاء في قول العرب السابق من جر " خرب " وهو نعت " للجحر " المرفوع شاذ لا يقاس عليه ، وأنه يحمل على أنه جُرّ لمجاورته المجرور وهو الذي يقولون فيه الخفض على الجوار قال سيبويه:"ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام : " هذا جُحرُ ضبّ خَربٍ " فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب و أفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه أنه نكرة كالضب ، و لأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ "[1] .

وقد أجازه بعض النحويين لأنه قد أمن فيه اللبس قال ابن مالك : " وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمن فيه اللبس وذلك قولهم : هذا جُحرُ ضبّ خَربٍ وأمثاله فحق " خرب " أن يرتفع لأنه نعت

" جحر " و " جحر " مرفوع ، لكنه جعل تابعاً " لضب " لمجاورته إياه مع أمن اللبس "[2].

رأي آخر في المسألة :

هناك رأى آخر في المسألة غير ما قاله النحويون من الجر على الجوار فقد أنكر السيرافي وابن جنى الجر على الجوار وحملا ما جاء في قول العرب السابق على حذف المضاف لاغير قال ابن جنى :

" فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العِلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم :

هذا جُحرُ ضبّ خَربٍ فهذا يتناوله آخر عن أوّل ، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، و أنه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردّ غيره إليه .

---

(1) انظر الكتاب لسيبويه ٤٣٦/١ .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣ .

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لاغير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلِس ، وشاع وقُبِل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جُحرُ ضبٍّ خَربٍ جُحْرُه ؛ فيجرى "خرب" وصفاً على " ضب " وإن كان في الحقيقة للجحر . كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجرى "قائماً" وصفاً على " رجل " إن كان القيام للأب لا للرجل لما خمِت من ذكره والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال أو شاهد عليه ز فلما كان أصله كذلك حذف الجُحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس " خرب " فجرى وصفاً على " ضب " _ وإن كان الخراب للجحر لا للضب _ على تقدير حذف المضاف على ما رأينا . وقات آية تخلو من حذف المضاف، نعم ، وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع "[1] .

رفع الفعل المضارع بعد الفاء في جواب النفي

قول العرب :

" أملا يخرج إلى مكة فيأجُرُه اللهُ ويصيبُ حاجته من المشي " [2]

وجه المخالفة النحوية:

ما جاء في قول العرب السابق هو رفع الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الجحد و الاستفهام قال الأعلم : وذلك قليل وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعياً للأكثر في كلام العرب [3] ، فالأكثر في كلام العرب نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب النفي فما جاء في كلام العرب السابق مخالف لما عليه القاعدة النحوية وتغيير في نوع الإعراب من النصب إلى الرفع.

---

(1) انظر الخصائص لابن جنى ١٩١/١، ١٩٢ .

(2) انظر معاني القرآن للفراء ٢٢٩/١ و الارتشاف ١٦٨٣/٤ .

(3) انظر المساعد ٩٤/٣ والارتشاف ١٦٨٣/٤ .

رأي بعض النحويين :

يرى الكوفيون وتبعهم الأعلم أنه قد يكون الرفع على معنى النصب وحملوا عليه قوله تعالى :" ولا يؤذون لهم فيعتذرون " [١] قالوا : رفع "يعتذرون" على النسق وفيه معنى النصب فأفادت الفاء ما أفدت في قوله تعالى : " لا يقضى عليهم فيموتوا " [٢] قال الفراء : " وأوثر هنا الرفع النصب لمناسبة رءوس الآمى" وحكى الفراء عن العرب : " أفلا يخرج إلى مكة ....الخ القول السابق "

نصب الاسم بعد « أمّا »

قول العرب :

" أما قريشاً فأنا أفضلها " [٣]، و " أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ " [٤]

وجه المخالفة النحوية :

هذا القول السابق جاء بنصب الاسم الواقع بعد " أمَّا " وهذا مخالف للقاعدة النحوية لأن هذا الاسم الواقع بعد " أمَّا " يجب رفعه ، فذا تغيير في نوع الإعراب من الرفع إلى النصب ، وهذا شاذ .

رأي النحويين :

نص سيبويه على أن قولك : أمَّا البصرة فلا بصرة لك . لا يجوز فيه إلاَّ الرفع وأنه لا سبيل إلى النصب فقال بعد كلام : " و زعم يونس أن قوماً من العرب يقولون : " أما العبيد فذو عبيدٍ " ، يُجرونه مجرى المصدر سواءً وهو قليل خبيث ، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر وشبهوا خمستهم بالمصدر . كأن هؤلاء أجازوا : هو الرجلُ العبيدَ و الدراهمَ ، أي للعبيد وللدراهم وهذا لا يتكلم به ، وإنما وجهه وصوابه الرفع وهو قول

---

(١) الآية (٣٦) من سورة المرسلات .

(٢) الآية (٣٦) من سورة فاطر .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٤/٤٧٤ل ، والمساعد ٢/١٧، وشرح التسهيل ٢/٣٣٠ والارتشاف ٣/١٥٧٤ .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ١/٣٨٩ ، والارتشاف ٣/١٥٧٤ .

العرب وأبى عمرو و يونس و لا أعلم الخليل خالفهما . وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون : أمَّا العلمَ و العبيدَ فذو علمٍ وذو عبيدٍ . وهذا قبيح لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب " [١] . وهذا الذي سبق في قولهم : أمَّا قريشاً فأنا أفضلها . حكاه الكسائي قال أبو حيان : " وإن صحت حكاية الكسائي فذلك قليل وتقديره : أمَّا ذِكرك قريشاً على إخمار المصدر وهو لا ينقاس " [٢] .

وتقديره عند ابن مالك : مهما تذكر العبيدَ فهو ذو عبيدٍ ، ومهما تذكر العبدَ فهو ذو عبدٍ؛ ومهما تذكر قريشاً فأنا أفضلها، أو تصف قريشاً فأنا أفضلها [٣].

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٣٨٩/١ .

(٢) انظر الارتشاف الضرب ١٥٧٥/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٢ .

المبحث الثالث

الأمثال والأقوال التى جاءت مخالفة فى الحذف

الحذف في الكلام له شروط ومواضع متفق عليها عند النحويين فإذا جاء في الكلام حذف غير مستوف لشروط الحذف فقد خالف القاعدة النحوية وحكم عليه النحويون بالشذوذ أو الندرة أو القلة ، وذلك كحذف حرف الجر وبقاء عمله في جر المضاف إليه في غير موضعه القياسي ، أو كحذف " أنْ " الناصبة للفعل المضارع في غير المواضع المذكورة ، أو كحذف حرف النداء وحقه ألاَّ يحذف ، أو كحذف الفعل والفاعل والاقتصار على المفعول به في غير مواضع الحذف، أو كحذف لام الجر والألف واللم وليس كل جار يُحذف ، أو كحذف الواو الرابطة لجملة الحال ، وغير ذلك مما جاء في الحذف وقال عنه النحويون بأنه شاذ أو قليل أو نادر وهاك ما جاء على هذا النحو من أمثال العرب وأقوالهم مفصلة في مسائل ، وآراء النحويين فيها .

الاستغناء بالحال عن الخبر

قول العرب في المثل :

" حُكمُك مُسَمَّطاً " (١)

وجه الشذوذ :

المبتدأ في هذا القول وهو " حُكمُك " مصدر مستغن عن خبره بحال استغناءً شاذاً ، لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو " حُكمُك " بخلاف نحو : ضربي زيداً قائماً ؛ فإن صاحب الحال فيه فاعل " كان " المقدرة ، وهو عائد على " زيد " ، و" زيد " معمول المصدر المجعول مبتدأ ، وإنما قلت : إن " مسمطاً " حال من ضمير عائد على المصدر لأن التقدير : حُكمُك لك مُسَمَّطاً ، أي : مثبتاً ، فصاحب الحال الضمير المستكن في " لك " وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ ، فهذا ونحوه

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ٢١٢/١ مَثَل رقم ١١٣٣ ، والمسمط : المرسل الذي لا يُرد .

الحذف فيه شاذ غير لازم ، لأنه يصلح لأن يكون خبراً عن المبتدأ ، أما نحو : ضربي زيداً قائماً ؛ فالحذف فيه ملتزم [١]

حذف « كان» معوضاً عنها لله مالله بعد « إنْ » الشرطية

قول العرب :

" افعل هذا إمَّا لا " [٢]

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء في قول العرب السابق هو حذف " كان " واسمها بعد " إنْ " الشرطية معوضاً عنها " ما" ، ووجه المخالفة النحوية فيه أن الحذف فيه كثير و استعماله قليل قال أبو حيان : " وسُمع قليلاً حذف " كان " واسمها بعد " إنْ " الشرطية مزيداً بعدها " ما " فمن ذلك قول العرب : افعل هذا إمَّا لا .

أي : إن كنت لا تفعل غيره " [٣]. و قال ابن مالك : " وأمثال : أمَّا أنت ذا نفر ؛ كثيرة ، بخلاف : إمَّا لا ؛ فإن استعماله قليل لأن الحذف فيه أكثر " [٤]

رأي بعض النحويين :

يرى ابن هشام أن هذا الحذف يقع باطراد فذكر في مواضع حذف الكلام بجملته قال : " يقع ذلك باطراد في مواضع ... ثم ذكر منها قولهم : افعل هذا إمَّا لا . أي : إن كنت لا تفعل غيره " [٥].

حذف النون من اسم لله لالله النافية للجنس المفرد

قول العرب :

" لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا ناصري لك "[٦]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/١ ، ٣٢٥ .

(٢) انظر الارتشاف ١١٩٣/٣ ، وشرح التسهيل ٣٦٦/١ ، والمغنى ٦٤٩/٢ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١١٩٣/٣ .

(٤) انظر شرخ التسهيل ٣٦٦/١ .

(٥) انظر مغنى اللبيب ٦٤٩/٢ .

(٦) انظر المفصل للزمخشري ص٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٠/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢ .

وجه الشذوذ :

" لا " في الأمثلة السابقة نافية للجنس ، وجاء اسمها مفرداً ، وإذا كان اسم " لا " مفرداً لا إنه يأتي منصوباً دون زيادة أو حذف ، وقد جاء قولهم : لا أبا لك . بإثبات الألف في " أب " وهذا شاذ لزيادة الألف ، وفي قولهم : لا غلامي لك ، و لا ناصري لك . بحذف النون وهذا شاذ والقياس أن يقال : لا أبَ لك ، ولا غلامين ، ولا ناصرين لك [١] .

قال الشاعر [٢]:

أبى الإسلامُ لا أبَ لي سواه ... إذا افتخروا بقيس أو تميم

رأي النحويين :

ما ذُكر في قول العرب السابق : لا أبا لك ، ولا غلامي لك ، ولا ناصري لك . مذهب أكثر النحويين في هذا النوع أن قصدهم فيه إلى الإضافة إلى المجرور باللام وإثبات الألف وحذف النون لذلك ، وإن اللام مقحمة لا اعتدادبها وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيداً للإضافة ألا تراهم لا يقولون : لا أبا فيها ، ولا رقيبي عليها ، ولا مجيري منها ، وقد شبهت في أنها مزيلة ومؤكدة بتيم الثاني في : يا تيم تيم عدى .

قال الزمخشري : " وقصدهم إلى الإضافة وإثبات الألف وحذف النون لذلك " [٣].

قال ابن يعيش : " يريد أن الغرض بقولهم : لا أبا لك ولا غلامي لزيد الإضافة ، وأن للتقدير : لا أبا لك ولا غلاميك ، وإن كانت اللام فاصلة في اللفظ يدل على ذلك ثبوت الألف في الأب في قولك : لا أبا لك ، وحذف النون في التثنية من قولك : لا غلامي لك ، ولو كان الأب منفصلا غير مضاف لكان ناقصاً محذوف اللام كما تقول : هذا أبٌ و رأيت أباً ومررت بأبٍ " [٤] .

فإثبات الألف وحذف النون في الأمثلة السابقة لأنهم أرادوا الإضافة ثم أقحمت اللام لتأكيد الإضافة .

---

(١) انظر المفصل للزمخشري ص٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، ١٠٦ .

(٢) قائله : نهار اليشكري والبيت من الوافر . انظر الكتاب لسيبويه ٢٨٢/٢ ، وابن يعيش ١٠٤/٢ والد ... ١٢٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٢ .

(٣) انظر المفصل للزمخشري ص٧٨ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢، ١٠٦ .

يقول ابن يعيش : " وهذا الإقحام ورد شاذاً على غير قياس كما أن الملامح والمذاكير كذلك " [١] .

وهذه اللام المقحمة لا اعتدادبها ، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر[٢] :

يا بؤس للحرب التي .... وضعت أراهط فاستراحوا

وقد اعترض ابن مالك على ما قاله النحويون من أن هذا النوع مضاف إلى المجرور باللام، و أن اللام مقحمة لا اعتدادبها فقال : " وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه ، لأن الإضافة التي ادعيت في الأمثلة المشار إليها إمّا محضة ، فإن كانت محضة لزم كون اسم " لا " معرفة و وهو غير جائز، ولا عذر في الانفصال باللام، لأن نية الإضافة المحضة كافية في التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافة نحو:

"وكُلاً ضَرَبْنَا له الأمثَال"[٣] وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة، فهو أحق بتأثير فيه الإضافة، وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لابد من كونه عاملاً عمل الفعل لشبهه به لفظاً ومعنى نحو: هذا ضارب زيدٍ الآن، أو معطوفاً على ما لا يكون إلاّ نكرة نحو : رب رجل وأخيه ، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك ، فلا تكون إضافتها غير محضة ... ومما يدل على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم :

لا أبا لي، ولا أخا لي و فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أبِ لي، ولا أخٍ لي. فيكسرون الباء والخاء إشعاراً بأنها متصلة بالياء تقديراً ، فإن اللام لا اعتدادبها على ذلك التقدير، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب في كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل بينهما، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه"[٤] . ثم ذكر ابن مالك رأيه فيما جاء في قول العرب السابق من الحذف والإثبات فقال :

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢ .

(٢) قائله : سعد بن مالك القيسي . انظر الكتاب ٢٠٧/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣١١/٤ .

(٣) الآية (٣٩) من سورة الفرقان .

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٠،٦٢/٢.

" فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه ، وكون الصفة متصلة بالموصوف ، وكونها باللام التي يلازم معناها الإضافة غالباً،وكون المجرور صالحاً أن يضاف إليه الأول ، تأكد شبه الموصوف بالمضاف ، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات " [١] .

وقد اشترط بعض النحويين كون اللام ومجرورها غير خبر ، فإن كان هو الخبر نعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع ، وكذا إن لم تل اللام ومجرورها أو كان في موضع اللام حرف جر غيرها .

وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقاً مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها نحو: لا يَدَى بها لك ،

ولا غلامين عندك لزيد ، وأشار سيبويه إلى جواز ذلك في الضرورة[٢].

حذف الفعل والفاعل والاقتصار على المفعول به

قول العرب :

" كُلَّ شئ ولا شتيمةَ حُرٍّ " [٣]، و"هذا ولا زَعماتِك"[٤]، و" كليهما وتمراً "[٥]

و"حسبك خيراً لك"، و"وراءَك أوسع لك" [٦]

وجه المخالفة النحوية :

في الأمثال والأقوال السابقة جاء حذف الفعل والفاعل والاقتصار على المفعول به، وقد امتنع فيها الإظهار ولزم الإقتصار على المفعول به ، وهذا مخالف لما عليه المسائل النحوية في الحذف هذا الموضع فإن حذف الفعل والفاعل والإقتصار على المفعول به في مواضع جاءت بالإظهار والإضمار ، وهذان جائزان في أمثال هذه

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/٢ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٢٨٢/٢ .

(٣) انظر الكتاب ٢٨١/١ ، وشرح التسهيل ١٥٨/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٢٨٠/١ ، وشرح التسهيل ١٥٨/٢ .

(٥) انظر الأمثال للميداني ١٥١/٢ ، و أمثال أبي عبيد ص٢٠، و المستقصى ص٢٣١ ، و الكتاب ٢٨١/١ .

(٦) انظر شرح التسهيل ١٥٩/٢ .

المسائل قياسا[١]، وما جاء في الأمثال والأقوال السابقة فهو على إخمار الفعل والفعل والإقتصار على المفعول به لزوماً ففي قولهم : " كلُّ شئ ولا شتيمة حرّ " أي : ايت كلُّ شئ ، ولا ترتكب شتيمةَ حُرّ ،

وفي قولهم : " هذا ولا زَعماتك " أي : ولا أتوهم زعماتك ، وفي قولهم : " كليهما وتمراً " أي : أعطني وزدني ؛ وهكذا .

رأي النحويين :

يرى النحويون أن الإظهار والإخمار جائزان قياساً في أمثال هذه المسائل التي حُذِف فيها الفعل والفاعل واُقتصر على المفعول به، فإن كان الذي اقتصر فيه على المفعول به مَثَلا أو جارياً مجرى المثل في كثرة الاستعمال فإنه يمتنع الإظهار ويلزم الإقتصار ـ كما جاء في الأمثال السابقة أو الأقوال التي جرت مجرى المَثَل لكثرة استعمالها. قال سيبويه في " هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل: وذلا قولك: "هذا ولا زعماتِك " أي: ولا أتوهم زعماتك ... ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتِك لكثرة استعمالهم إياه، ولا ستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه.

ومن ذلك قول العربُ : " كليهما وتمراً " فهذا مَثَل مَد كثر في كلامهم واستعمل وتُرك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام كأنه قال : أعطى كليهما وتمراً ... "[٢]

وقال سيبويه أيضاً : " ومما ينتصب في هذا الباب على إخمار الفعل المتروك إظهاره " انتهوا خيراً لكم " [٣] و " وراءَك أوسَعَ لك " وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر ... وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك ، لأنك حين قلت : انته، فأنت تريد أن تُخرجه من أمر وتدخله في آخر ..وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له : انته ، فصار بدلاً من قواه : ائت خيراً لك و ادخل فيما هو خير لك .

ونظير ذلك في الكلام قوله : انته يا فلان أمراً قاصداً فإنما قلت : انته و أت أمراً قاصداً ، إلاّ أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل فإنما ذكرت لك ذا لأمثّل لك الأول به

---

(١) من ذلك قولهم : زيداً . لمن قال : مَن ضربت ؟ والتقدير : ضربت زيداً فيجوز في هذا وما أشبهه الإظهار والإخمار . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٥ :١٥٨ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (/٢٨٠، ٢٨١ .

(٣) الآية (١٧١) من سورة النساء .

لأنه قد كثر حتى صار بمنزلة المَثَل فحُذف كحذفهم : ما رأيت كاليوم رجلاً "[١] فهذا الذي ذكره سيبويه يدل على أن الإظهار والإخمار جائزان قياساً في الكلام أما ما جاء في الأمثال وأقوال العرب فالتزم فيها الإخمار لأنها أمثال أو جرت مجرى الأمثال في كثرة الاستعمال، وهذا ما قاله ابن مالك أيضاً قال ؟؟؟ أن ذكر أمثلة جاز فيها الإظهار والإخمار : " فالإظهار والإخمار جائزان في أمثال هذه المسائل قياساً . فإن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلاً أو جارياً مجرى المَثَل في كثرة الاستعمال امتنع الإظهار ولزم الإقتصار.."[٢]

حذف حرف الجر وبقاء عمله دون تعويض

قول العرب :

" خيرٍ عافاك الله " [٣]

وجه الشذوذ :

عند النحويين أنه لا يجوز حذف حرف الجر وبقاء عمله إلاَّ إذا عوض منه[٤]، إلاَّ في القسم ما قرروه فيه .

وقول مَن قال : إن الخفض هو على إخمار " من " والخلاف فيه . وجعلوا قول العرب : خيرٍ عافاك الله .

جواب : كيف أصبحت ؟ من الشاذ الذي لا يقاس عليه [٥] .

ومنعه الفراء في نحو : زيدٍ ، لمن قال : بَمن مررت ؟ [٦] قال ابن مالك : " و الصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم [٧]: " أقربهما منك باباً " بالجر إذ قيل له : فإلي أيهما أهدى . وكقول العرب . خيرٍ ، بالجر لمن قال : كيف أصبحت ؟ بحذف

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢٨٢/١ : ٢٨٤ بتصرف .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٢ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٧٥٧/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٣ .

(٤) انظر المقتضب للمبرد ٣٤٧/٢ ف ٦١/٣ .

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١٧٥٧/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٣٣٤/٢ .

(٦) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٣ .

(٧) انظر صحيح البخاري ١١٥/٣ ، وإعراب الحديث للعكبري ١٨٩ رقم ٣٨٨ .

الباء وبقاء عملها، لأن معنى كيف بأيّ حال، فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لفظ بـه لكانت الدلالة أقوى وجواز الجر أولى"[١].

وقد ذكر بعض النحويين أن حذف حرف الجر وبقاء عمله دون عوض لا يجـوز قال المبرد: "ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل"[٢].

فما جاء في قول العرب السابق : خير عافاك الله . شاذ لا يقاس عليه .

حذف لام الجر والألف واللام

قول العرب :

" لاهِ أبوك " [٣]

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء في قول العرب السابق " لاهِ أبوك " فيه حذف لام الجر والألف واللام لأن أصله : لِلَّهِ أبوك، وهذا الحذف شاذ وقبيح لأنه حذف الجار وليس كل جار يضمر لأن المجرور داخل في الجار قال سيبويه :

"وزعم الخليل أن قولهم: لا وأبوك و لقيته أمسِ، إنما هو على: لِلَّهِ أبـوك ولقيتـه بالأمسِ ، ولكنهم حذفوا الجار والألف اللام تخفيفاً على اللسان . وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثَمَّ قبح "[٤] .

رأي النحويين :

كما سبق ذكر رأي سيبويه أن هذا الحذف شاذ وقبيح إلاَّ أن هذا الموضع الـذي جاء فيه الحذف كان فيما كثر استعماله عند العرب قال سيبويه: "ولكنهم قد يـضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[٥]

وزعم ابن ولاَّد أن قولهم : " لاهِ أبوك " محذوف من إلاهِ ثم قالوا : لهي أبوك قلب وشبهت الألف الزائدة بالمنقلبة عن الأصل[٦] .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢/٣ .
(٢) انظر المقتضب للمبرد ٣٤٧/٢ .
(٣) انظر الكتاب لسيبويه ١٦٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٧٦١/٤ .
(٤) انظر الكتاب ١٦٢/٢ ، ١٦٣ .
(٥) المرجع السابق ١٦٣/٢ .
(٦) انظر الانتصار لابن ولاد ٢٤٥ .

ونُقل عن المبرد أن المحذوف لام التعريف ولام الأصل، والباقية لام الجر[١] .

وقد نص سيبويه _ كما سبق _ أن هذه اللام الباقية هي الأصلية وأن المحذوف لام الجر ولام التعريف[٢] .

حذف المضاف وإبقاء عمله

قول العرب :

"رأيت التيمي تيمِ فُلان"[٣]، و"أطعمونا لحماً سميناً شاةِ ذبحوها"، و"يعجبني الإكرام عندك سعدِ بنيه"

وجه المخالفة النحوية في هذه الأقوال :

جاءت هذه الأقوال على حذف المضاف و وإبقاء عمله في جر المضاف إليه في قولهم : تيمِ فلان ، على تقدير : أحدَ تيمِ فلان . وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً يكون مقيساً إذا حُذف المضاف ، وذكر مضاف قبله مثله لفظاً ومعنى ، بشرط كون المحذوف بعد عاطف منفصلاً " بلا " أو غير منفصل مثل قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ؛ والأصل : ما كل سوداء ، ولا كل بيضاء .

ومثال غير المنفصل بعدُ عاطف قول الشاعر [٤]:

أكُلَّ امرئ تحسبين امرَأ ... ونارٍ توقَّدُ بالليل نارا .

التقدير : " أكل امرئ تحسين امرأ وكل نارٍ "[٥].

رأي مَن منع حذف المضاف وإبقاء عمله على الوجه المذكور :

مَن منع القول السابق وحكم بشذوذه هم البصريون لأنه خالف المقيس بخلوه مما قُيد به ، وكقراءة ابن جماز[٦]

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٧٦١/٤ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١٦٣/٢ .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١٨٤٠/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٣ .

(٤) قائله: أبو داود الأيادي ونسب لعدي بن زيد والبيت من المتقارب انظر الكتاب ٦٦/١، وابن يعيش ٢٦/٣، والمساعد ٣٦٦/٢، والتصريح ٥٦/٢، والأشموني ٢٠٦/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٩٠/٥.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧١/٣ .

(٦) انظر معجم القراءات ٢٦٤/٢ ، و البحر المحيط ٥١٨/٤ ، والكشاف ١٣٤/٢ .

" تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا واللهُ يريدُ الآخرةِ "[١] . بالجر على تقدير : والله يريد عرض الآخرةِ .

وكقول الشاعر [٢] :

رحمَ الله أعظماً دفنوها ... بسجستان طلحةِ الطَّلَحات

على تقدير : أعظم طلحةِ الطَّلحات [٣] .

رأي من أجاز قول العرب السابق :

مَن أجاز قول العرب هم الكوفيون فإنهم أجازوا القياس على هذا فأجازوا : يعجبني ضربُ زيدٍ أي : ضرب زيد ، و قالوا : قالت العرب : " يعجبني الإكرامُ عندكَ سعدٍ بنيه " أي : إكرام سعدٍ بنيه .

وقالت العرب: "رأيت التميمي تيمِ عدىً ، وتيمِ قريش ، ورأيت العبدي عبدِ منافٍ" بالنصب والخفض في كل قبيلة يكون فيها يكون فيها اشتراك .

قال السيرافي : " الخفض على إضمار " مِن " التقدير :مِن تيمِ عدى ، ودل على "مِن" معنى النسبة لأنك إذا قلت : زيد تميميّ فكأنك قلت : مِن تميم ، وقيل : هو على إضمار مضاف تقديره من لفظ الأول أي : تيمي تيم عدى ، كأنهم استقبحوا تكرير الأول فأغنى الأول عن الثاني "[٤] .

وقال ابن عصفور : " وقد لا يعرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف وذلك إذا تقدم في اللفظ ذكر المحذوف نحو قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة"[٥].

---

(١) الآية (٦٧) من سورة الأنفال .

(٢) البيت من الخفيف ، وقائله : ابن قيس الرقيات انظر ديوانه ص٢٠ والمخصص١٧/٧٩ ، وشروح سقط الزند ٣/٩٥٨ ، والدرر ٢/١٦٢ ، والإنصاف مسألة ٤ ، وابن يعيش ١/٤٧ ، والمساعد٢/٣٦٧ ، والمقتضب ٢/١٨٦ ، والنهاية لابن الخباز ٣٢٧ ، والتبصرة والتذكرة ٢/٦٣٩.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧١ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤/١٨٤٠ .

(٥) انظر المقرب لابن عصفور ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

فلم يشترط ابن عصفور العطف لا متصلاً ولا منفصلاً " بلا " والجر في كل هذا مقيس وحكى الكسائى عن العرب الجر دون عطف حكى : " أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ ذبحوها" يريد: لحم شاةٍ [١] .

وحكى الفراء عن العرب : " والله لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سنة الدقيق عظمه " يريد : وعلم الكبيرةِ سنه[٢].

العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

قول العرب :

" ما فيها غيرِهِ وفرسِه " [٣]

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء في قول العرب السابق " ما فيها غيرِهِ وفرسِه " فيه عطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وقالوا : إذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار مثل قوله تعالى : " فَقَالَ لَها ولِلأَرضِ ائتيا طَوعَاً أو كَرها " [٤] .

وقوله تعالى : " وَعَلَيهَا و عَلَى الفُلك تُحملُون "[٥] .

رأي من أجاز هذا القول من النحويين :

يرى بعض النحويين أن إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور مختارة لا واجبة وقال بهذا الرأي يونس والأخفش والكوفيون وأجاز الفراء في " ما " من قوله تعالى " قُل اللهُ يُفتيكم فِيهنَّ ومَا يُتلَى عَلَيكُم "[٦] .

الرفع عطفاً على " الله " والجر عطفاً على " فيهن " [٧] .

---

(١) انظر المساعد ٢٦٧/٢ ، والارتشاف ١٨٤٠/٤ .

(٢) انظر المساعد ٢٦٧/٢ ، والارتشاف ١٨٤٠/٤ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣ .

(٤) الآية (١١) من سورة فصلت .

(٥) الآية (٢٢) من سورة المؤمنون .

(٦) الآية (١٢٧) من سورة النساء .

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٩/١ .

رأي مَن منع قول العرب السابق :

مَن اشترط إعادة الجار في العطف على الضمير المجرور وجعلها واجبة هم البصريون وهذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون أجازوا هذا العطف ولم يوجبوا إعادة الجار _ كما سبق _ وتبعهم في ذلك يونس و الأخفش _ كما سبق _ والبصريون أوجبوا إعادة الجار ولهم في ذلك حجتان :

إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

والثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف عليه إلاَّ مع إعادة الجار[1] ؛ وما جاء من غير إعادة الجار فهو شاذ لا يقاس عليه .

وقد رجح بعض النحويين رأى الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار كما جاء في قول العرب السابق و رد على ما قاله البصريون قال ابن مالك في الرد على ما قاله البصريون :

"وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس و الأخفش والكوفيين ... وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى ، لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه، و لأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما . قد تبين ضعف الحجة الأولى .

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز : رب رجل و أخيه ... وأمثال ذلك كثيرة فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز.

ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: "وكفرٌ به والمسجدِ الحرام"[2] بجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على "سبيل" لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١٨٧/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤١/١، ٢٩٠ ، والبحر المحيط ١٥٧/٣ ، والكشاف ٢٤١/١ .

(٢) الآية (٢١٧) من سورة البقرة .

صلته، لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة، وتوقي هذا المحذور حمل أبا على الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة. وقول العرب: ما فيها غيرِهِ و فريسة " [١] .

ترخيم المنادى وهو عار من علميته ومن هاء التأنيث ومن حرف النداء

قول العرب في المثل:

"افتَدِ مَخْنُوقُ"[٢]، و"أَصْبِحْ لَيْلُ"[٣]، و"أَطْرِقِ كَرَا"[٤]

وجه المخالفة النحوية :

ما جاء في الأمثلة السابقة قيل : فيها ثلاثة أوجه من الشذوذ فالأصل في:"أطرق كرا": أطرق يا كروان ، فرخم ، وحقه أل يرخم لأنه اسم جنس عار من هاء التأنيث، وقد ما بقي مستقلاً ، فأبدلت الواو ألفاً ، وحذف حرف النداء ، وحقه ألا يحذف ، لأنه اسم جنس مفرد ففيه على هذا ثلاثة أوجه من الشذوذ [٥]

وكذلك: افتد مخنوق الأصل: يا مخنوق فهو نكرة قبل النداء، ولا يتعرف إلاَّ بحرف النداء، وحذف منه حرف النداء وليس فيه هاء التأنيث، وكذلك: أصبح ليل الأصل: يا ليل[٦].

رأي النحويين :

يرى سيبويه أن هذا الترخيم والحذف في النكرة ليس بكثير ولا بقوى وأنه لا يكون إلا في الشعر قال :

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) انظر مجمع الأمثال ٢/٧٨ رقم ٢٧٦٥ وهو مثل يضرب في تخليص النفس من الشدة.

(٣) انظر مجمع الأمثال ١/٤٠٣ قالته: أم جندب زوجة امرئ القيس أي: ادخل في الصباح وصر صبحاً.

(٤) انظر مجمع الأمثال ١/٤٣١ ، ٤٣٢ وهو : رقية يصيدون بها الكروان يقولون : أطرق كرا إن النعام في القرى والمعنى : إن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى .

(٥) انظر التسهيل لابن مالك ٣/٤٣٢ ، وارتشاف الضرب ٤/٢١٨٠ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٤٦.

(٦) انظر المقتضب للمبرد ٤/٢١٦ ، وشرح الكافية للرضى ١/١٤٦ ، وشرح التسهيل ٣/٤٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠، ٢١ .

"وقد يجوز حذف "يا" من النكرة في الشعر وقال العجاج[١]: "جَارِى لا تستنكري عَذِيرى".

يريد: يا جارية، وقال في المثل: "افتد مخنوق"، و"أصبح ليل"، و"أطرق كرا" وليس هذا بكثير ولا بقوى"[٢]

وسيبويه يقصد هنا ما كان نكرة قبل النداء لا يتعرف إلاَّ بحرف النداء ويطرد حذفه في المعارف أما في النكرات فلا يجوز إلاَّ في الشعر كما مثَّل .

وقد ذكر بعض النحويين أن هذا الترخيم شاذ في القياس والاستعمال قال ابن يعيش في قولهم : يا صاح ، و أ طرق كرا : " وفي الجملة ترخيم هذين الاسمين شاذ قياساً واستعمالاً ، فالقياس لما ذكرناه من أن الترخيم بابه الأعلام ، و أما الاستعمال فظاهر لقلة المستعملين له ففي قولهم : ياصاح شذوذ واحد وهو ترخيم النكرة وليس فيها تاء التأنيث ، وفي قولهم : أطرق كرا . شذوذ من جهتين أحدهما : حذف حرف النداء منه وهو مما يجوز أن يكون وصفاً لأي نحو : يا أيها الكروان ، والوجه الثاني: أنه رخمه وهو نكرة ليس فيه ناء تأنيث ، وذلك معدوم "[٣]

وقد جعل المبرد هذا الاستعمال جائز في الأمثال كما جاز في الشعر فقال: "والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها "[٤] .

وزعم المبرد أن ذكر الكروان يقال له : كرا ، ومن أجل قوله قال ابن مالك : " على الأشهر ، لأن الأشهر في : أطرق كرا : أطرق يا كروان "[٥]. فعلى قول المبرد لا شذوذ فيه إلا من قِبَل حذف حرف النداء وعند ابن مالك أن ذلك لا شذوذ فيه قال:"وقد تقدم من كلامي ما يدل على أن ذلك لا شذوذ فيه إلا عند من لم يطلع على شواهد جوازه و من جملتها قوله صلى الله عليه وسلم " اشتدي أزمة تنفرجي"[٦]

---

(١) انظر ديوانه ص٢٦ ، وابن الشجري ٨٨/٢ ، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠ ، والخزانة ٢٨٣/١ ، والعيني ٢٧٧/٤ ، والأشموني ١٧٢/٣ والتصريح ١٥٨/٢ ، واللسان (شقر) .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢ ، ٢١ .

(٤) انظر المقتضب للمبرد ٢٥٨/٤ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

(٦) انظر الجامع الصغير ص ٣٨ والدرر ١٤٩/١ .

وقوله صلى الله عيه وسلم ترحماً على موسى عليه السلام : " ثوبي حجر ، ثوبي حجر "[١] ... "[٢]

ترخيم ما آخره « هاء » التأنيث

قول العرب :

" يا حرمل " ، و " سِطِي مجر ترطُب هجر " [٣]

وجه المخالفة النحوية :

في قول العرب السابق ترخيم ما آخره هاء في قولهم : " يا حرمل " وأصله ك حرملة ، وفي قولهم :

" سطى مجر " أصله توسطى يا مجرة ، فُحذفت هاء التأنيث في الوقت والقياس ألاَّ تُحذف في الوقف، فالذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا في " سلمة " : يا سلمهْ، وفي " طلحة " : يا طلحهْ [٤] .

رأي النحويين :

يرى النحويون أن ترخيم ما آخره هاء التأنيث إذا وُقف عليه لابد من أن يُلحقوا به الهاء وهي هاء السكت قال سيبويه : " واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يا سلمهْ ، ويا طلحهْ ، و إنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء ،وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف كما لزمت الهاء وقف أزمة"[٥]

والمشهور إعادة الهاء في الوقف أو تعويض الألف عند حذف الهاء للضرورة قال سيبويه:

" واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها وقال الشاعر ابن الخرع[٦] : كادت فزارة تَشقَى بنا .... فَأولَى فزارةُ أولَى فزارا .

---

(١) انظر صحيح البخاري ٧٨/١ط الشعب وصحيح مسلم ٦٤٣/٨ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢٤٤/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٩/٣ .

(٤) انظر الكتاب لسيبويه ٢٤٢/٢ .

(٥) المرجع السابق ٢٤٢/٢ .

(٦) وهو شاعر جاهلي والبيت من المتقارب،انظر الخزانة ٨٢/٣ والقاموس (خرع) والمفضليات ٣٢٧.

وقال القطامي [١]:

" قِفي قبل التفرق يا ضُباعاً " [٢] .

فما جاء في قول العرب السابق بترخيم ما آخره هاء التأنيث بالوقف و المشهور إعادة الهاء أو تعويض الإلف[٣].

حذف « أنْ » الناصبة للمضارع في غير المواضع المذكورة

من الأمثال والأقوال العربية :

" تَسمع بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه "[٤] ، و " خذ اللص قبل يأخذَك " ،و " مُرهُ يَحفُرَها"، و " لابُدَّ مِن تَتبَعَها"[٥].

وجه المخالفة النحوية :

هذه الأمثال والأقوال جاءت على نصب الفعل المضارع " بأن " الناصبة في غير المواضع المذكورة ، وحذف " أن " والنصب بها وهي مضمرة إمّا وجوباً وإمّا جوازاً ، وذلك في مواضع مطردة معروفة ، وما جاء في غيرها فهو شاذ كما جاء في الأمثال والأقوال السابقة .

رأي النحويين :

يرى البصريون أن حذف " أنْ " والنصب بها لا يكون إلاّ في مواضع مطردة ـ كما سبق ـ و أن ما جاء من ذلك في غير المواضع المذكورة فيرفع فيها الفعل المضارعَ وتُلغى " أنْ " ولا تعمل فيه لأنها ضعفت بالحذف على غير قياس [٦] . وقد لا يلغونها ، فينصبون بها المضارع وقال به سيبويه في

---

(١) صدر بيت من الوافر وعجزه : ولا يَكُ موقفٌ منك الوداعا انظر العيني ٣٩١/١ وديوان القطامي ص٣٧ ، وابن يعيش٩١/٧، والخزانة٣٩١/١ ، والهمع١١٩/١ ، ١٨٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢٨٧ ، والأشموني ١٧٣/٣ ، وشرح التسهيل ٤٢٩/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٢/٢ ، ٢٤٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٢٩/٣ .

(٤) انظر مجمع الأمثال ١٢٩/١ رقم ٦٥٥ .

(٥) انظر مغنى اللبيب ٦٤٠/٢ ، وشرح التسهيل ٥٠/٤ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٤/٤ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٥٠/٤ .

قول الشاعر[١]:

فلم أرَ مِثْلَها خُباسَة واحِدٍ .... ونَهْنَهْتُ نفسي بعد ما كِدتُ أفعَلَه.

قال سيبويه:" أراد بعد ما كدت أنْ أفعَلَه "[٢] .

وقال المبرد: "الأصل: أفعلُتها ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها"[٣].

قال ابن هشام : " وما قاله المبرد أولى من قول سيبويه لأنه أضمر "أنْ " في موضع حقها أن لا يدخل فيه صريحاً وهو خبر "كاد" واعتدبها مع ذلك بإبقاء عملها"[٤]. وقيل : هذا قليل لا يقاس عليه [٥] .

ورآه الكوفيون مقيساً[٦] وروَوْا: خذ اللص قبل يأخذَك. بالنصب وأنشدوا قول الشاعر[٧]:

ألا أيُّهذا الزَّجرى أحضرَ الوغى ... وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِى

بنصب " أحضر " وقد رواه غيرهم بالرفع .

---

(١) البيت من الطويل لعامر بن جوين الطائي . انظر الكتاب ٣٠٧/١ ، والإنصاف مسألة رقم ٧٧ ، والعيني ٤٠١/٤ ، والمغنى ٦٤٠/٢ ، وشرح أبيات المغنى ٣٤٧/٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣٠٧/١ بتصرف .

(٣) انظر المقتضب للمبرد ٨٢/٢ ، ٨٣ بتصرف .

(٤) انظر مغنى اللبيب ٦٤٠/٢ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٥٠/٤ .

(٦) المرجع السابق ٥٠/٤ .

(٧) البيت من الطويل لطرفة بن العبيد انظر المقتضب ٨٣/٢ ، وشسذور الذهب ص١٦١ والديوان ص٣٢ ، والمغنى ٦٤٠/٢ .

المبحث الرابع
الأمثال والأقوال التى جاءت مخالفة فى الزيادة

هناك تأتي زائدة في الكلام وزيادتها قياسية ومتفق عليها عند النحويين كزيادة " كان " مثلاً بين " ما " وفعل التعجب ، أو زيادة حرف جر وغير ذلك فإذا جاء في الكلام زيادة في غير مواطن الزيادة فقد خالفت القاعدة النحوية وحكم عليها النحويون أو أكثرهم بالشذوذ أو القلة أو الندرة وذلك كزيادة " أصبح " و " أمسى " ، وهاك ما جاء على هذا النحو من أمثال العرب وأقوالهم وآراء النحويين فيها .

زيادة « أصبح » و « أمسى »

قول العرب :

" ما أصبح أبردها " ، و " ما أمسى أدفأها "[١]

توضيح :

لا خلاف في زيادة "كان" وسطاً بين مسند ومسند إليه مثل : ما كانَ أحسنَ زيداً . فزيدت " كان " بين " ما " وفعل التعجب وهذا مما تختص به " كان " .

أمّا زيادة غيرها من أخواتها " كأصبح " ، و " أمسى " فقد قال النحويون بأنه شاذ كما جاء في قول العرب السابق : " ما أصبح أبردها " ، و " ما أمسى أدفأها " ، وهذا ما قال به البصريون فهو عندهم من القلة بحيث لا يقاس عليه[٢] .

رأى :

نُقل عن الكوفيين أنهم أجازوا زيادة " أصبح، و أمسى " في التعجب قال أبو حيان: " ولا يزاد غيرها _ يعني " كان " _ من أفعال هذا الباب خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا وزيادة "أمسى" و"أصبح" في التعجب حكوا: ما أصبح أبردها ، و ما أمسى أدفأها "[٣] .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧، ١٥٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، وارتشاف الضرب لأبى حيان ر١١٨٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، والمساعد لابن عقيل ٢٦٨/١.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧ ، وارتشاف الضرب ١١٨٦/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ١١٨٦/٣ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١ ، والمساعد ٢٦٨/١ .

وقد نُقل عن أبى على الفارسي أنه أجاز زيادة أصبح ، و أمسى في الشعر[١] فقال بزيادة أصبح في قول الشاعر [٢] :

عَدُوُّ عينيك وشانيهما .... أصبح مشغولٌ بمشغولِ .

وأجاز زيادة " أمسى "[٣] في قول الشاعر[٤] :

أعاذِل قولي ما هو يت فأوَّبي .... كثيراً أرى أمسى لَديك ذُنُوبي .

تعقيب :

ما قاله الكوفيون من جواز زيادة " أصبح ، و أمسى " فيه بُعد لأنهم جعلوا " أصبح ، وأمسى " بمنزلة " كان " وليساً مثلها لأنهما لا يكونان زائدين بخلاف " كان " ، ومن الفرق بينهما أن " كان " لا تدل على شئ في الحال ، وإنما تدل على ماض نحو قولك : كان زيد قائماً ؛ وليس كذلك " أصبح و أمسى " فإنهما يدلان على وجود الأمر في الحال نحو قولك : أصبح زيدٌ غنياً أي : في الحال كذلك [٥] .

فما جاء من زيادة "أصبح وأمسى " في قول العرب السابق شاذ لا يقاس عليه.

هذا آخر ما تيسر جمعه ودراسته وتحليله في هذا البحث

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ .

(٢) البيت من السريع غير منسوب لقائل انظر الدرر ٩٠/١ ، و الأشموني ١٩٦/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٣٦٢/١ .

(٤) البيت من الطويل غير منسوب لقائل انظر الدرر ٩٠/١ ، والأشموني ١٩٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧ ، ١٥٢ .

المصـــادر والمـراجـع

١. القرآن الكريم .
٢. الأشباه والنظائر للسيوطي راجعه وقدم له د/ فايز ترحيني . القـاهرة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
٣. الإصباح في شرح الاقتراح تأليف الدكتور/ محمود فجال _ دار القلم دمشق .
٤. إصلاح المنطق لابن السكين تحقيق أحمد محمد شاكر و عبـد الـسلام هـارون . القاهرة ١٩٤٩ هـ .
٥. إعراب الحديث للعكبري تحقيق عبد الإله نبهان _ سوريا ١٤٠٩ هـ _ ١٩٨٩ م.
٦. إعراب القرآن للنحاس تحقيق د/زهير غـازي زاهـد _ القـاهرة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
٧. الأمالى لابن الشجرى _ بيروت .
٨. الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سـلام تحقيـق د/عبـد المجيـد قطـامش_ دمـشق ١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م .
٩. الانتصار لابن ولاد تحقيق عبد الحميد السيوري _ رسالة دكتوراه جامعة القاهرة .
١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق محمد محي الـدين عبـد الحميـد _ القاهرة .
١١. الإيضاح العضدي للفارسي تحقيق د/مازن المبارك _ بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .
١٢. البحر المحيط لأبى حيان نشر مكتبة النصر الحديثة .
١٣. البيان والتبيين للحافظ تحقيق حسن السندوبي .
١٤. التبصرة والتذكرة للصميري تحقيق د/فتحي أحمد عليّ الـدين _ مكـة المكرمـة ١٤٠١هـ .
١٥. التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري _ الأزهرية ١٣٤٤هـ .
١٦. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي _ القاهرة .
١٧. جمهرة الأمثال للعسكري ضبطه د/أحمد عبد الـسلام ط بيـروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .
١٨. الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادي تحقيق فخر الدين قباوة ١٩٨٣م .
١٩. حاشية الخضري علي ابن عقيل _ القاهرة .

٢٠.خزانة الأدب للبغدادي تحقيق وشرح عبد السلام هارون _ القاهرة ١٤٠٩هـ _ ١٩٨٩م .
٢١.الخصائص لابن جنى تحقيق الأستاذ محمد علي النجار _ القاهرة .
٢٢.الدرر اللوامع للشنقيطي _ القاهرة ١٣٢٨هـ .
٢٣.ديوان ابن قيس الرقيات _ دار صادر _ بيروت .
٢٤.ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري _ دمشق ١٣٩٥هـ _ ١٩٧٥م .
٢٥.ديوان القطامي تحقيق إبراهيم السامرائي _ بغداد ١٩٦٠م .
٢٦.ديوان الهذليين _ القاهرة ١٣٨٥هـ _ ١٩٦٥م .
٢٧.ارتشاف الضرب لأبي حيان .
٢٨.شذوذ الذهب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
٢٩.شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق عبد العزيز رباح والدقاق ط دار المأمون للتراث ١٩٨٠م .
٣٠.شرح ألفية ابن مالك للأشموني _ مطبعة الحلبي القاهرة .
٣١.شرح ألفية ابن مالكلابن عقيل تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط دار التراث القاهرة .
٣٢.شرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د/عبد الرحمن سليمان .
٣٣.شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/عبد الرحمن السيد . د/محمد بدوي المختون ط هجر ١٤١٠هـ _ ١٩٩٠م .
٣٤. شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح _ العراق ١٤٠٢هـ _ ١٩٨٢مشرح شواهد شروح الألفية للعيني يهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩هـ .
٣٥. شرح المفصل لابن يعيش _ بيروت .
٣٦.شرح كافية ابن الحاجب للرضي _ دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان .
٣٧. شروح سقط الزند تحقيق /مصطفى السقا وآخرون _ القاهرة ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٧م .
٣٨.شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/الشريف عبد الله الحسيني مكة المكرمة ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م .
٣٩.صحيح البخاري ط الشعب .

٤٠.صحيح مسلم بشرح النووي _ القاهرة .
٤١.الغرة لابن الدهان _ مخطوط بدار الكتب .
٤٢.الفهرست لابن النديم _ بيروت ١٩٦٤م .
٤٣.القاموس المحيط للفيروز أبادي _ دار الحديث _ القاهرة .
٤٤.الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ط مطبعة الخانجي _ القاهرة .
٤٥.كتاب الشعر لأبي علي الفارسي تحيق د/محمود محمد الطناحي _ القاهرة ١٤٠٨هـ _١٩٨٨م .
٤٦.الكشاف للزمخشري تصحيح /مصطفى حسين أحمد _ القاهرة ١٤٠٦هـ _ ١٩٨٦م.
٤٧. اللامات للهروي تحقيق د/أحمد عبد المنعم الرصد _ القاهرة _ ١٤٠٤هـ _ ١٩٨٤م.
٤٨. لسان العرب لابن مظور _ دار المعارف _ القاهرة .
٤٩. ما ينصرف للزجاج تحقيق هدى محمود قراعه _ القاهرة ١٣٩١هـ _ ١٩٧١م .
٥٠. المتبع في شرح اللمع للعكبري تحقيق د/عبد الحميد الزوي _ جامعة قار يونس بنغازي ١٩٩٤م .
٥١. مجالس ثعلب شرح وتحقيق عبد السلام هارون _ القاهرة ١٩٨٧م .
٥٢. مجمع الأمثال للميداني تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم _ القاهرة١٩٧٩م .
٥٣.المحتسب لابن جنى تحقيق علي الجندي ناصف ، د/عبد الفتاح شلبي _
٥٤.القاهرة ١٣٨٩هـ _ ١٩٦٩م .
٥٥. المخصص لابن سيده _ بيروت .
٥٦. المساعد على شرح التسهيل لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات _
٥٧.دار المدني ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٤م .
٥٨. المستقصى للزمخشري _ القاهرة ١٣٨١هـ _ ١٩٦٢م .
٥٩. معلني القرآن للزجاج تحقيق د/عبد الجليل شلبي ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م .
٦٠. معاني القرآن للفراء تحقيق محمد علي النجار _ الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٦١. معجم القراءات .
٦٢. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
٦٣. المفصل في علم العربية للزمخشري _ ط بيروت .
٦٤. المفضليات تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون _ القاهرة ١٩٧٩م.

٦٥. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني تحقيق د/كاظم بحر المرجان _ بغداد ١٩٨٢م.
٦٦. المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري _ بغداد ١٩٨٦م .
٦٧. المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق ؟؟؟؟_ القاهرة ١٣٩٩هـ .
٦٨. النهاية لابن الخباز تحقيق عبد الجليل رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية _
٦٩.القاهرة _ ١٤١١هـ _ ١٩٩٠م .
٧٠. همع الهموامع للسيوطي _ القاهرة١٣٢٧هـ .